



تضامن

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
ابريل - مايو 2015

تضامن

المشرف العام: ا. نوري عبد الرزاق

تحرير: إيمان عبد المقصود

نشرة شهرية القاهرة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية)
ابريل - مايو 2015

المراسلات : الرقم البريدي 61-11559 مكتب بريد
الملك الصالح
الهواتف: 23622946-23636081(202)
الفاكس: 23637361 (202)
89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل – القاهرة
البريد الإلكتروني:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
الموقع على الانترنت: www.aapsorg.org

نشاطات المنظمة

تقرير مؤتمر الذكرى الستون لباندونج - في نيبال 18 و 19 ابريل 2015

وفقاً لقرار المؤتمر التاسع لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية الذي عقد في كولومبو - سري لانكا في أكتوبر عام 2014، بعقد احتفالاً بالذكرى الـ 60 لمؤتمر باندونج في نيبال.

وبناء عليه نظمت اللجنة النيبالية للتضامن الأفريقي الآسيوي في يومى 18 و 19 ابريل 2015 احتفالاً بالذكرى الستون لباندونج في كاتماندو ، تحت شعار "رؤية باندونج بعد مرور 60 عاماً : مواجهة التحديات الجديدة".

في يوم 16 ابريل 2015 ، وصل وفد منظمة التضامن من القاهرة الى نيبال ، وكان في استقباله بمطار كاتماندو كلا من رئيس لجنة التضامن في نيبال، وطاقم السفارة المصرية في نيبال من السفير والقنصل المصري.

يوم 17 أبريل، نظمت اللجنة النيبالية للتضامن مؤتمراً صحفياً للدكتور حلمى الحديدى رئيس منظمة التضامن للتحديث عن روح باندونج والتحديات التي تواجهه، ثم دعيا الدكتور حلمى و معه الوفد التونسى إلى منزل السيد شرما اولى رئيس اللجنة النيبالية ، وناقشوا معاً مستقبل حركة التضامن و كذلك التجربة التونسية ووضع دستور جديد لتونس.

وفي نفس اليوم دعى وفد منظمة التضامن ووفد اللجنة المصرية للتضامن إلى السفارة

المصرية للعشاء بحضور كلاً من السفير الروسي، السفير السعودي، السفير السريلانكي في نيبال.

في يوم 18 أبريل بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، و استهلّت بكلمات كلاً من : السيد كا بي شرما اولى رئيس اللجنة النيبالية ووزير الخارجية الأسبق ، ثم بعد ذلك رئيس وزراء نيبال ، ثم نائب رئيس اللجنة النيبالية وكلمة الدكتور الحديدى رئيس منظمة التضامن و أخيراً كلمة السيد عثمان عبد العزيز وزير الدفاع الأسبق في السودان.

قدم الدكتور درويش من اندونيسيا تقرير و فيلم وثائقي حول باندونج ، و فى ختام تلك الجلسة أخذنا صوراً جماعية تجمع وفود حركة التضامن مع رئيس الوزراء النيبالى. كان هناك حضوراً ضخماً في هذا المؤتمر الدولي من الدبلوماسيين والصحافيين و الكتاب. جديراً بالذكر أن نشير هنا إلى إن سعادة السفير والقنصل المصري قد رافقونا طوال الوقت ، وقدموا لنا كل عون .

قد حضرت من لجان حركة التضامن كلاً من: مصر، اليابان ، اندونيسيا، روسيا، تونس، منغوليا، بنغلاديش والهند والمغرب والسودان وباكستان وفيتنام ونيبال الجهة المنظمة للمؤتمر.

وفي 19 أبريل ، زارت الوفود القصر الرئاسى ، وقد أجرى رئيس منظمة التضامن ووزير الدفاع السودانى مناقشته مئتمره مع رئيس دولة نيبال و السيد شرما اولى .

الزمان: الأحد 2015/5/17 الساعة 12 ظهراً
البرنامج:

- 1- وقفة احتجاجية أمام نقابة المحامين
- 2- مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة
وصورة منها للأمين العام لجامعة
الدول العربية.
- 3- مذكرة بإسم النقابة.
- 4- مؤتمر وكلمات

- ا. سامح عاشور

- ا. عبد العظيم المغربي

- سعادة سفير دولة فلسطين

بالقاهرة

- السفير محمد صبيح

- ا. سيد عبد الغني

- ا. غازي فخري

- ا. د. عاصم الدسوقي

سيد عبد الغني عبد اللطيف بوعشرين

الأمين العام المساعد الأمين العام

مقرر لجنة فلسطين

*** **

إحياء ذكرى النكبة

إعداد التقرير / إيمان أحمد عبد المقصود

إنعقد بمقر نقابة المحامين مؤتمر و وقفة

تضامنية لإحياء ذكرى نكبة فلسطين

بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب تحت

عنوان

" فلسطين وطن الشعب الفلسطيني "

شارك في الوقفة التضامنية كل من :-

وفي منتصف اليوم اقرت الوفود البيان الختامي للمؤتمر ثم وزعت اللجنة النيبالية شهادات تقدير للوفود على الجهد الذي بذلوه ، وفي النهاية ختمت تلك الجلسة بكلمه لكلا من رئيس منظمة التضامن ورئيس اللجنة النيبالية .

وأخيراً ، عقد مؤتمر صحفي لاعلان البيان الختامي للمؤتمر ، لقد اكد ذلك المؤتمر على روح باندونج ، ورغبته في بناء منطقة سلام ، استقرار ، ديمقراطية، أمن ، عدل ، و مساواة و القضاء على ظاهرة الارهاب ، التطرف الديني ، اخلاء العالم من جميع اسلحة الدمار الشامل .

الدول التي شاركت في المؤتمر :

مصر- اليابان- أندونيسيا- روسيا- تونس-

بنجلاديش- منغوليا- الهند- المغرب-

السودان- باكستان- فيتنام- نيبال.

*** **

السيد الأستاذ الدكتور حلمي الحديدي

رئيس المنظمة

السيد الأستاذ نوري عبد الراق

الأمين العام لمنظمة تضامن الشعوب

الأفريقية الآسيوية

السفير سعيد كمال

إحياء ذكرى النكبة

لنجعل يوم النكبة يوماً لحق العودة والحرية

واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة وإنهاء

الاحتلال الصهيوني

فلسطين ووطن الشعب الفلسطيني

العمل: برعاية وتعاون نقابة محامي مصر،

اتحاد المحامين العرب.

المكان : نقابة المحامين – قاعة الحريات

السفير محمد صبيح الأمين المساعد
لجامعة الدول العربية

دكتور جمال عبد السلام مدير لجنة الإغاثة
باتحاد الأطباء العرب.

الأستاذ سيد شعبان نائب الأمين العام
للمحاميين العرب.

الأستاذ سيد عبد الغنى الأمين العام
المساعد لاتحاد المحاميين العرب.

الدكتور يحيى الجمل الفقيه الدستوري
اعتذر عن عدم الحضور

الأستاذ سامح عاشور و الأستاذ عبد
العظيم المغربي و سفير فلسطين بالقاهرة
و الأستاذ الدكتور عاصم دسوقي .

و قد طالب المشاركون في المؤتمر الذي
عقدته نقابة المحاميين مع اتحاد المحاميين
العرب الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية
القيام بدورهما تجاه الشعب الفلسطيني
وقضيته العادلة، مطالباً بسرعة التحقيق فى
الجرائم البشعة التى ارتكبتها إسرائيل ضد
الشعب الفلسطيني .

وكذلك اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاكمة
المسؤولين عن هذه الجرائم، مؤكداً أن
حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة

للتصرف .

من جانبه قال سيد عبد الغنى الأمين العام
المساعد لاتحاد المحاميين العرب: إن
المؤتمر بهدف إحياء ذكرى النكبة التى
قامت به العصابات الصهيونية، موضحاً
أنه جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير
لتقسيم الدول العربية، مؤكداً أن مقاومة
الشعب الفلسطينى حق ثابت لإنهاء
الاحتلال الصهيونى ولا يمكن التنازل عنها،
مطالباً محكمة العدل الدولية التحقيق فى
الجرائم البشعة الى ارتكبتها إسرائيل على
الشعب الفلسطينى .

من ناحيته انتقد الدكتور يحيى الجمل
الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، مطالباً
بضرورة توحيدها من أجل القضية
الفلسطينية، مشدداً كذلك على ضرورة توحيد
الأمة العربية حول قضية فلسطين مؤكداً أن
تلك القضية هي قضيتهم الأولى مشيراً إلى
أن الشعب الفلسطينى سينتصر بحق،
وسينتهى ظلم الدولة العبرية .

وأكد السفير محمد صبيح الأمين العام
المساعد بالجامعة العربية، أن الشعب
الفلسطينى لم ينكسر أبداً، مشيراً إلى أن

يكن ذلك "العقل" في حاجة إلى "مبرر" أبريل "ليزمجر" في وجه العالم من البيت الأبيض ومن نيويورك مرددا كذبة خطيرة "أسلحة الدمار الشامل" التي يملكها صدام حسين، ويصرخ بضرورة تجريده منها، حفاظا على السلام العالمي.

ستقول الإدارة الأمريكية، بعد أن نفتت تلك الكذبة كل سمومها، أنها كانت ضحية معلومات غير دقيقة وتحليلات لم تكن صائبة في موضوع أسلحة الدمار الشامل. تذكروا "اعتذار" كل من الوزير كولين باول و بعده مدير المخابرات المركزية الأمريكية، وكلاهما من دافع بشراسة، في جلسة مجلس الأمن الشهيرة، عن وجود أسلحة الدمار الشامل يخبؤها صدام حسين في مكان ما في العراق. اعتذارهما جاء بعد أن لم يبق مكان ما في العراق لم تطأه القوات الأمريكية في العراق، بلا أثر فيه لأسلحة دمار، بعد الغزو، الذي لم يحصل لكي يبحث في العراق عن أسلحة دمار أول من كان يعرف أنها لم تكن موجودة الإدارة الأمريكية نفسها. والحاصل أن تلك الكذبة هي من كانت سلاح الدمار الشامل الحقيقي الذي قصف العديد من الأقطار العربية، ودك عمرانها و مزق أنسجتها الاجتماعية و أطلق فيها مرده الفتن...وأخطرها الفتنة الطائفية.

و كانت تلك الفتنة الطائفية قد جُربت حين أشعلت وأدت إلى حرب أهلية دامت 15 سنة في لبنان، وهي حتى الآن محتفظة بجمرات متفرقة وقابلة للاشتعال، في تجاوب الحياة السياسية اللبنانية. ومن نوع

الأطفال مهددون في مدارسهم، والجميع مقصر في حق المسجد الأقصى، وأن البيوت تهدم، والفقر ينتشر في كل مكان، وهناك عدوان يومي علي الشعب الفلسطيني، وعلي المقدسات .

*** **

فواصل الأيام

إنها ليست "كذبة أبريل" ...هي

" تلغيم " تاريخ.

طالع السعود الأطلسي

اللجنة المغربية للتضامن

"كذبة أبريل" أو " سمكته "، دعابة تمارسها الشعوب الغربية يوم فاتح أبريل من كل سنة. والأصل، في هذا التقليد "العابث"، كان قرارا جديا اتخذه شارل التاسع سنة 1564 بتغيير احتساب فاتح السنة من فاتح أبريل إلى فاتح يناير. وعلى مر العقود والقرون، كرس الغربيون فاتح أبريل يوما للمقالب والكذب "الحلال" تحت شعار " السمكة " بعد أن فقدت قيمتها في يناير، وهي التي كانت هدية ثمينة في القرن السادس عشر بمناسبة بزوغ السنة الجديدة في أبريل.

بعض كذبات أبريل أحدثت ضجّات و حتى أوقعت ضحايا وخرجت عن حدود الدعابة...وربما من وحي ذلك التمرين على إنتاج الكذبات ذات ملامح الحقيقة، استقى "العقل الاستراتيجي" الأمريكي تلك الكذبة أو الفرية، مع بداية سنوات الألفين، التي تولدت عنها هذه الحقائق المرعبة التي تتلاطم أمواجها على الأرض العربية...ولم

تلك الفتنة الطائفية ما يجتاح أقطار عربية ويهددها بدوام عوامل تجددتها وإيقاظها. آثار تلك الكذبة وما تلاها من غزو عربي وبقيادة أمريكية للعراق، هو ما نعيشه اليوم تحت مسمى "الفوضى الخلاقة" والتي لا نرى منها اليوم سوى "الفوضى"، فوضى هدفت إلى تفويض دعائم الدولة الوطنية في الأقطار العربية واستبدالها بدول دينية على قاعدة المحاصصة الطائفية أو حتى دول الطائفة الخالصة. الدولة الوطنية قاعدتها المواطن بحقوقه وبواجباته، بما يؤمن أن يكون الوطن ملكا لجميع المواطنين، وهو ما يحتم توفير آليات ديمقراطية لتدبير "الملكية المشتركة" أو الجماعية... ويمنع البلد لحماية مصالحه الوطنية.

اليوم إسرائيل تشترط على القيادة الفلسطينية الاعتراف بها دولة يهودية، بما يمكنها أن تكون دولة كل اليهود في العالم، وبما يبقى الفلسطينيين في إسرائيل، مسلمين ومسيحيين في درجة أدنى من مواطنة اليهودي، وجود دولة وطنية وديمقراطية في محيط إسرائيل مزعج لها و محرج. الديمقراطية اللبنانية، حتى وأساسها طائفي، مزعجة لإسرائيل... الدولة الوطنية والديمقراطية الفلسطينية هو ما تعرقل إسرائيل تحقيقه في مشروع " حل الدولتين".

و من هذا المحدد الإستراتيجي، نلاحظ هذا السعي إلى " تطييف" هذه الأمة دولا ومجتمعات، وإلى تغذية الطوائف بالمنشطات السياسية والإعلامية والمالية

وحتى العسكرية، مباشرة أو بالوكالة العربية أساسا. ذلك ما حدث بالواضح في العراق (تغليب حكم الشيعة ضد السنة)، وفي سوريا (خلق معارضة سنية، "النصرة" و "داعش"، ضد الحكم الذي يتم التركيز على أصوله الشيعية). التطوع الديمقراطي لشعب البحرين جرى الالتفاف عليه بتغليب الهوية الشيعية للمعارضة. إنه عراق لتحويل أنظار هذه الأمة نحو "ماضيها التليد"، وتضييع مسار المستقبل أمامها. ذلك "الجهد" قد بلغ تطبيقه اليوم في اليمن إلى ذروته ووصل إلى مُبتغاه. الشيعة الزيدية (من أصل معتزلي)، يمنيون مندمجون في النسيج الاجتماعي والديني لليمن، وقد حرصوا على إبراز يمينيتهم قبل مذهبهم على مدى عقود من تاريخ اليمن ومنذ تأسيس الدولة اليمنية، وكانوا قد أسسوا المملكة المتوكلية سنة 1918، والتي أسقطت سنة 1962 بتدخل مصري، دعما لإقامة النظام الجمهوري. ولم يبرز اصطفا فهم الشيعة إلا مع بداية سنوات الألفين، حين خاضوا أول حربهم مع الدولة اليمنية. تذكروا أنه مع بداية تلك السنوات، بدأت "الفوضى الخلاقة" تدب في أوصال المنطقة العربية. و منذ تلك الحرب سنة 2001، بدأنا نسمع عن الحوثيين وعن جند أنصار الله، ودخلت معهم على الخط إيران في تمدد جغرافي سياسي لها على الخليج بعد أن خلا لها التاريخ من العراق... الذي "أكلته" أمريكا... والذي باتت إيران تعتبره مشمولا

عبد الله البردونى، الشاعر اليمنى الكبير، سبق وأن قال "فضيع جهل ما يجري وأفزع منه أن تدري".

طالع السعود الأطلسي

*** **

سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى

رئيس جمهورية مصر العربية

تحية احترام وتقدير... وبعد

باسم أعضاء اللجنة المصرية لتضامن

الشعوب الأفريقية والآسيوية وباسمى

نعرى لسيادتكم ولقواتنا المسلحة وللشعب

المصري العظيم عن صادق التهاني بعيد

تحرير سيناء.

ونغتنم هذه المناسبة لنحيى ونشيد بجهود

سيادتكم وجهود قواتنا المسلحة فى مواجهة

المؤامرات الإرهابية الدنيئة وفى استعادة

الأمن والاستقرار لمصر ولسيناء على وجه

الخصوص.

أملين فى أن تكمل مسيرة الشعب المصرى

فى ظل قيادتكم الحكيمة بالنصر وتحقيق

الاستقرار والإزدهار المنشود.

وفقم الله ياسيادة الرئيس لما فيه الخير

لمصر ولشعبها وللأمة العربية

ووفق جيش مصر العظيم فى معركة دفاعاً

عن أمن مصر والعالم العربى

وكل عام وسيادتكم بخير .

ا.د. حلمى الحيدى

رئيس منظمة التضامن

ورئيس اللجنة المصرية للتضامن

*** **

برعايتها بالنظر للقرابة الطائفية مع حكامه وبالنظر لهزاله.

لا الأمم المتحدة بوساطتها ولا تعدد دورات ومستويات الحوار بين الأطراف، مكنت من

وضع اليمن على سكة بناء الوطن

الديمقراطى للجميع. الفتنة انتشرت ونفذت

إلى الشرايين حتى أضحت الصراعات

السياسية اليمنية فى مستوى أدنى من

الصراعات الدولية ومجرد أداة لها، انطلاقاً

من اليمن وحوله. لتسهيل اختراق إيران

للخليج العربى، وللتموقع فى مستقبل

"تشظيه"، كما تتوقع له نظرية "الفوضى

الخلاقة" الشهيرة .

حاصل تلك التفاعلات كان لا يبدو أن يؤدي

إلى حرب ضد الشيعة الحوثيين، هى فى

عمقها حرب ضد إيران. نفس إيران التى

هى بصدد التوصل إلى اتفاق تاريخى، بينها

وبين الغرب بقيادة الإدارة الأمريكية، حول

السلح النووى و حول تطبيع العلاقات

معها، و لعل اليمن فى كل هذا مجرد أجر

أو ثمن. والشعب اليمنى هو الذى يتنبه عن

مسار تطلعاته التنموية والديمقراطية، وسط

هذه المتاهة التى وضعت فيها المنطقة.

حرب انطلقت لكى تستمر، التحالف العربى

وُضع أمام ضرورة خوضها، وربما

أفضت إلى حرب أكبر أو أوسع بهدف

وقفها... لأنها متناصلة من حروب سياسية

وعسكرية متناثرة على شساعة

المنطقة...ومتصلة بحلم تلك الكذبة،

المقترفة ضدنا عن عمد و ترصد و سبق

إصرار... بأن يحل بنا "الدمار الشامل".

**بيان صحافي مشترك
منظمات حقوق الانسان وشبكة المنظمات
الأهلية بغزة تطالب بوقف العمل بقانون
ضريبة التكافل الوطني**

اطلعت منظمات حقوق الانسان وشبكة المنظمات الأهلية الموقعة على هذا البيان، على نسخة ورقية -ممهورة بختم المجلس التشريعي الفلسطيني- من مشروع قانون رقم () لسنة 2015، بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وقد تضمن في سابقة هي الأولى من نوعها منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فرض ضريبة جديدة أطلق عليها أسم " ضريبة التكافل الوطني".

قضت المواد الأربعة المشكلة لنص هذا القانون، أن وزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات خلال الفترة الزمنية من 01 إبريل 2015 حتى 31 ديسمبر 2015، وأنه لوزير المالية أو وكيله خلال المدة المشار إليها سابقا، ودون المساس بأية ضرائب ورسوم مفروضة بأي قانون آخر، فرض ضريبة التكافل الوطني. وحددت المادة الثانية منه نسب الرسوم، بحيث لا تتجاوز 10% من قيمة السلع والبضائع الداخلة للمحافظات الجنوبية، وكذلك نسبة 10% على الخدمات داخل المحافظات الجنوبية وخارجها، ونسبة 100% من قيمة التبغ ومشتقاته، ونسبة لا تتجاوز 10% على الشركات المساهمة العامة التي تزيد أرباحها الصافية عن مليون دولار سنوياً. ويعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، وليس من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**السيد الأستاذ
تحية طيبة وبعد ...**

يسرني أن أتشرف بدعوة سيادتكم لتفضل بحضور الصالون الثقافي الذي تعده اللجنة امصرية للتضامن عن "الطاقة الجديدة والمتجددة"، وذلك في الساعة السادسة مساء يوم الأحد الموافق 2015/6/7 بمقر اللجنة المصرية للتضامن (124 ش النيل بالعجوزة).

وفي انتظار تفضلكم بقبول الدعوة أرجو أن تقبلوا صادق الشكر والاحترام،،،

**ا.د. حلمي الحديدي
رئيس منظمة التضامن
ورئيس اللجنة المصرية للتضامن**

*** **

السيد سفير جمهورية نيبال بالقاهرة
باسم أعضاء اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية وباسمي نعرب عن تضامننا مع شعبكم وحكومتممك الرائدة في مواجهة كارثة الزلزال الذي ضرب بلادكم مؤخرا. وعن بالغ الحزن والأسى لما سببته الكارثة الطبيعية من خسائر وضحايا. واثقين من قدرة شعبكم وحكومتممك على مواجهة نتائج هذه الكارثة.. متمنين لبلادكم المزيد ممن الرخاء والازدهار...

**ا.د. حلمي الحديدي
رئيس منظمة التضامن
ورئيس اللجنة المصرية للتضامن**

*** **

المواطنين وما ينطوي عليه من تكلفة مالية سوف تثقل كاهلهم.

2 قانون فرض ضريبة التكافل الوطني يفترق إلى مبررات واضحة، بل أن تنفيذه يلحق ضرراً بالغ الأثر بشرائح المجتمع كافة وخاص الفقراء منهم، حيث أنه سيؤثر سلباً على تمتعهم بحقوقهم المعترف بها في القانون الأساسي الفلسطيني وكذلك المواثيق والمعاهدات الدولية، خاصة أن هذه الضرائب قد فرضت على العديد من السلع الأساسية، مما يثقل كاهل المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، الذي يعاني من تدهور مستويات المعيشة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة أسباب كثيرة يقف على رأسها الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على قطاع غزة منذ نحو ثمانية أعوام متواصلة.

3- إقدام كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، على سن هذا القانون وفرض هذه الضريبة هو خطوة نحو تعزيز الانقسام الداخلي، خاصة في ظل وجود حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني.

4 أهمية إجراء المشاورات والمناقشات المجتمعية التي لا بد أن تسبق في العادة إقدام الهيئة التشريعية على إصدار أي تشريع جيد، ويأخذ هذا الأمر بعداً محورياً بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بفرض ضرائب جديدة أو رفع قيمة ضرائب على المواطن والمستهلك الفلسطيني.

5 حصر تطبيق قانون ضريبة التكافل الوطني، بمدة زمنية معينة ومحددة، وكذلك

استند هذا القانون كما توضح ديباجته، على القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وخاصة المادة 90 منه، وعلى القانون رقم 07 لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي وخاصة المادة 74 منه، وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 20015/02/11.

إن الموقعين على هذا البيان، إذ يذكرون ويؤكدون على موقفهم الراسخ باعتبار استمرار إصدار التشريعات من قبل كتلة التغيير والإصلاح في غزة باسم المجلس التشريعي، وكذلك إصدار الرئيس قرارات بقانون بحجة عدم التمام المجلس التشريعي، هي إجراءات عملية من شأنها أن تقوض الخطوات والجهود المبذولة نحو بناء نظام قانوني فلسطيني موحد، والتي سعت السلطة الفلسطينية نحو تحقيقه منذ إقامتها في العام 1994. إن هذه الإجراءات سوف تكرس نظامين قانونيين وماليين مختلفين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه فإن الموقعين يؤكدون على أن:

1 سلطة التشريع لأي جسم تشريعي منتخب ليست سلطة مطلقة دون أي قيود، بل إن الفقه والعمل القانونيين حول العالم، قد أرسيا العديد من الشروط والقيود على ممارسة صلاحية التشريع على رأسها ضرورة انسجام أي تشريع مع سياسة تشريعية واضحة المعالم والأهداف، وضرورة دراسة انعكاساته على المجتمع، بما يضمن تجنب آثاره السلبية على

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جرائم الحرب الإسرائيلية تتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة

- قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مدنياً فلسطينياً، وتصيب (4) آخرين، بينهم طفل، في بيت أمر، شمالي الخليل
- وفاة أحد عناصر المقاومة متأثراً بجراحه التي أصيب بها في العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة
- استمرار استخدام القوة المفرطة ضد مسيرات الاحتجاج السلمي في الضفة الغربية
- إصابة (9) متظاهرين، من بينهم (3) أطفال، في مسيرة كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية
- إصابة (6) متظاهرين، من بينهم طفل، في مسيرات احتجاجية أخرى
- اعتقال (4) متظاهرين فلسطينيين، من بينهم طفلان في مسيرتي بلعين والنبي صالح
- استمرار إطلاق النار باتجاه المناطق الحدودية في قطاع غزة
- إصابة مدني فلسطيني شرقي خان يونس، جنوبي القطاع
- قوات الاحتلال تنفذ (55) عملية توغل في الضفة الغربية، و (7) عمليات في القدس، وواحدة جنوبي قطاع غزة
- اعتقال (69) مواطناً فلسطينياً، من بينهم (4) أطفال، وامرأة واحدة من بين المعتقلين (13) مواطناً، من بينهم الأطفال الأربعة، اعتقلوا في مدينة القدس المحتلة

حصر الضرائب بنسب معينة، ليست أسباب كافية للقبول به.

وبناء عليه فإن الشبكة والمنظمات الموقعة على هذا البيان تطالب بالآتي:

- التراجع الفوري عن تطبيق قانون ضريبة التكافل الوطني، ومعالجة أي آثار له بأثر رجعي.
- كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن سياسة إصدار تشريعات بقوة الأمر الواقع في غزة باسم المجلس التشريعي. كما تطالب الرئيس الفلسطيني بالتوقف عن إصدار قرارات بقانون في ظل الانقسام، مع التأكيد على ضرورة انعقاد المجلس التشريعي بكامل هيئته من أجل الخروج من أزمة التشريعي الحالي التي بدأت منذ أحداث الانقسام.
- حكومة الوفاق الوطني بضرورة معالجة الأزمات التي تعصف بقطاع غزة، وعلى رأسها إيجاد حل عادل ومتفق عليه وفقاً للقانون لقضية رواتب الموظفين العاملين في قطاع غزة، وسرعة عملية إدماج الموظفين وتمكين الحكومة من القيام بعملها.

انتهى،

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان " ديوان
المظالم "

مركز الميزان لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

*** **

التي ينظمها المدنيون الفلسطينيون، كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من استخدامها للقوة المفرطة لتفريق المشاركين في مسيرات الاحتجاج السلمية التي جرى تنظيمها في الضفة الغربية ضد الأعمال الاستيطانية وبناء جدار الضم (الفاصل).

هذا ولا تزال مناطق الضفة الغربية المصنفة في منطقة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تشهد حملات إسرائيلية محمومة، بهدف تفريقها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني، وفي مقدمة تلك المناطق مدينة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها.

من جانب آخر، يواصل المستوطنون الإسرائيليون في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة جرائمهم المنظمة التي ينفذونها ضد المدنيين الفلسطينيين، وممتلكاتهم. وتأتي هذه الاعتداءات في ظل التحريض الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد السلطة، ما يشكل عامل تشجيع للمستوطنين لمواصلة اعتداءاتهم. وعادة ما تتم تلك الجرائم على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال التي توفر حماية دائمة لهم، كما وإنها تتجاهل التحقيق في الشكاوى التي يتقدم بها المدنيون الفلسطينيون ضد المعتدين من المستوطنين. تقترف تلك الجرائم في ظل صمت دولي وعربي رسمي مطبق، مما يشجع دولة الاحتلال على اقتراف المزيد منها، ويعزز من ممارساتها على أنها دولة فوق القانون.

*** **

اقتحام مدينة نابلس، واعتقال (26) مواطناً، أغلبهم من المحسوبين على حركة (حماس)

• إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة

تجريف محل لبيع حجارة البناء ومصادرة بيتين متنقلين في قرية حزما، شرقي المدينة

تجريف بناية سكنية قيد الإنشاء في واد الجوز، وبيت متنقل في بيت حنينا

• قوات الاحتلال تواصل حصارها الجائر على قطاع غزة، وتشدد منه في الضفة الغربية

إقامة العديد من الحواجز الطيارة في الضفة، وإعاقة حركة مرور المواطنين الفلسطينيين

اعتقال مواطن فلسطيني على معبر الكرامة (اللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية.

ملخص: واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير الحالي (2015/4/9) - (2015/4/15) اقتراف المزيد من جرائم حربها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن استمرارها في فرض حصارها الجائر على قطاع غزة منذ نحو ثماني سنوات، تواصل تلك القوات فرض المزيد من العقوبات على السكان المدنيين، في إطار سياسة العقاب الجماعي المخالفة لكافة القوانين الدولية والإنسانية في الضفة الغربية.

وفي إطار سياستها المنهجية باستخدام القوة المفرطة ضد مسيرات الاحتجاج السلمية

المركز ينفذ ورشة عمل حول عقوبة الإعدام وظاهرة تنفيذ إعدامات خارج إطار القانون مع إعلاميين ومدونين

عقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اليوم، الأربعاء، الموافق 13 مايو 2015، ورشة عمل حول "عقوبة الإعدام والقتل خارج إطار القانون في السلطة الفلسطينية"، بالتعاون مع المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، بمدينة غزة، والتي استهدفت مجموعة من الإعلاميين والمدونين. وقد حضر الورشة (16) شخصاً، من بينهم (6) مشاركات. وناقش الحضور خلالها آراءهم وتصوراتهم حول عقوبة الإعدام ومدى الحاجة لإلغائها، وسبل العمل على ذلك.

وتناولت الورشة عدة محاور كان أبرزها: عقوبة الإعدام في القانون الدولي والمحلي، ضمانات تنفيذ عقوبة الإعدام في المعايير الدولية والمحلية، الجدل حول إلغاء عقوبة الإعدام، وتوضيح المبررات القانونية والموضوعية لرفض المركز لوجود عقوبة الإعدام في فلسطين. كما تناولت الورشة تنفيذ إعدامات خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع الاحتلال، وخطورتها على السكينة والأمن وسيادة القانون في المجتمع. وقد أدار الحوار عن المركز الباحث القانوني والناشط الحقوقي محمد أبو هاشم.

وقد أشاد الحضور بورشة العمل، وشددوا على أهمية الموضوع المطروح وضرورة مناقشته على نطاق واسع حتى يدرك الجميع المخاطر الجمة التي قد تستتبع تنفيذ

إعدامات خارج إطار القانون أو أية أحكام إعدام وخاصة في ظل الظروف المعقدة التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني. وأكد أغلب الحضور أن الورشة جعلتهم يعيدوا التفكير في مسألة القتل خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع الاحتلال، وعقوبة الإعدام بصفة عامة، بعد أن تبين لهم الآثار السلبية الخطيرة للقتل خارج إطار القانون مهما كانت الجريمة، وأصبحوا أكثر تفهماً للتخوفات المشروعة للمركز من تطبيق عقوبة الإعدام وخاصة في ظل النقص الشديد في الامكانيات والخبرة في التحقيق الجنائي في فلسطين، لاسيما في قطاع غزة.

وتأتي هذه الورشة في سياق جهود المركز من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وإنهاء ظاهرة القتل خارج إطار القانون. ويعمل المركز عادة على استهداف الإعلاميين ومؤسسات الإعلام بنشاطاتها، لما لهذه الشريحة من دور مهم في التأثير على الرأي العام الفلسطيني. ويهدف المركز من ذلك إلى توسيع دائرة الوعي بحقوق الإنسان، والعمل على خلق جيل جديد من الصحفيين الذين ذوي التوجه الحقوقي. يشار إلى أن هذه الورشة تأتي ضمن مشروع ينفذه المركز بالتعاون مع ممثلية جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية.

*** **

67 عاماً على نكبة فلسطين:

تصاعد جرائم التهجير القسري

والمكرر للفلسطينيين والنكبة مستمرة

عاني الفلسطينيون على مدى سبع وستين عاماً من آثار النكبة التي شكلت ولم تزل أكبر عملية تهجير قسري شهدتها التاريخ، حيث أجبرت قوات الاحتلال الفلسطيني على ترك ديارهم تحت وقع المجازر التي ارتكبت بحقهم في العام 1948، حيث أجبرت مئات الآلاف على اللجوء إلى دول الجوار أو إلى النزوح إلى مناطق أخرى داخل وطنهم وسط صمت المجتمع الدولي وعجزه عن فرض قراراته ولاسيما القرار 194 الذي أكد على حق اللاجئين في عودة ديارهم الأصلية، واستعادة الممتلكات والتعويض وفق القانون الدولي ومبادئ العدالة.

وتواصل إسرائيل إدامة النكبة عبر تنكرها لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وحرمان العب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وعبر اتباعها سياسات أخرى تتسبب في التهجير القسري، بما في ذلك جريمة النقل الجبري للسكان، والتي تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وبلا شك، فإن هذه السياسات تندرج ضمن إطار أوسع من مواصلة انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر (في الأرض المحتلة عام 1967 وفي إسرائيل). فخلال صيف العام 2014، تعرض الفلسطينيون في قطاع غزة، (75% منهم لاجئون)، لخمسين يوماً من القصف الإسرائيلي الجوي والبحري والبري. خلال ذلك الهجوم، تم قتل 2215 فلسطيني، من

بينهم 556 طفل 293 سيدة، وتم تدمير 974ر31 منزل سكني بين تدمير كلي وجزئي جسيم، من بينها 163ر8 عمارة سكنية متعددة الطبقات، وتدمير البني التحتية المدنية للقطاع المحاصر، الأمر الذي يضاعف من حجم الكارثة الإنسانية. وقد تم ، خلال ذلك الهجوم، تهجير 520 ألف فلسطيني داخل القطاع ، أي ما يعادل 34% من مجموع سكان قطاع غزة. أما في في القدس المحتلة ، وفيما يسمى بالمنطقة "ج" (والتي تزيد على 60% من مساحة الضفة الغربية المحتلة)، فإن إسرائيل تتبع سياسات لنقل السكان الفلسطينيين قسراً، والتي منها: مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والحرمان من حقوق الإقامة، وتقييد حق استعمال الأرض والانتفاع بالمصادر، وبناء المستعمرات وتوسيعها. وترتكب سلطات الاحتلال انتهاكات جسيمة ومنظمة بحق الفلسطينيين من بينها جرائم التهجير القسري على خلفية عنصرية، والاعتداءات المتواصلة وما يتخللها من عنف المستعمرين/المستوطنين وقوات الاحتلال على السواء. ويشكل تسارع خطط تهجير تجمعات السكان البدو الفلسطينيين من محيط القدس إلى مناطق أخرى في غور الأردن، أحد مظاهر تلك السياسات العنصرية. ولا تنحصر معاناة الفلسطينيين في من هم داخل حدود فلسطين الانتدابية، إنما تمتد إلى ملايين الفلسطينيين في الشتات حيث تبرز معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا . ويتأثر بالصراع الدموي الدائر في سوريا حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني بحسب

إن قوة هذه الآليات لا تتمثل فقط في احترام وتدعيم مبدأ المساواة وتحقيق العدالة، بل وفي مساهمتها في تحقيق حلول دائمة وعادلة تقوم على القانون وتحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه وكرامته.

وعليه فإن مؤسسات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني الموقعة أدناه، تطالب:

- المجتمع الدولي أن يسعى بفاعلية لضمان توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حقهم القانوني في العودة إلى ديارهم الأصلية وحقهم في تقرير المصير.
- أن يتخذ المجتمع الدولي كل الاجراءات اللازمة لالزام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومطالبتها بوقف سياساتها وممارساتها التي تمس بالشعب الفلسطيني. ضمن هذا السياق، فإنه من الجدير تذكير المجتمع الدولي بأن النقل القسري إن كان يشكل انتهاكاً جسيماً بموجب القانون الدولي الإنساني. وعليه فإن الدول ملزمة ليس فقط بعدم الاعتراف بنتائج سياسات إسرائيل، بل وبعدم تقديم أي عون يخدم إدامة الوضع القائم، كما وأنه على المجتمع الدولي أن يسعى لوقف تلك السياسات وضمان عدم تكرارها، وجبر ضرر المتضررين. المجتمع الدولي مساندة الجهود الهادفة لتفعيل آليات المساواة والعدالة الدوليتين، بما في ذلك دعم

الأونروا. فبينما يواجه لاجئو سوريا التهجير المتكرر للمرة الثانية أو الثالثة، وتتفاقم مأساة مخيم اليرموك إثر العنف المتطرف وفشل المجتمع الدولي في توفير الحماية والمساعدات الإنسانية والاغاثية. إن تردي أوضاع اللاجئين والمهجرين، في ظل فشل محادثات السلام خلال عام 2014، والذي كان متوقفاً، يستدعي بقوة ضرورة توفير حل عادل ونهائي ودائم للاجئين الفلسطينيين، والذي يجب أن يتمثل في تطبيق القانون الدولي بدلاً من رهن الحقوق بالمساومات السياسية. إن الفشل المستمر في توفير الحماية الكاملة للاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، بما يحفظ لهم حقوقهم غير القابلة لتصرف. بما فيها العودة إلى ديارهم الأصلية المقرر لهم بموجب العرف الدولي المقنن في المادة 13 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من المواثيق الدولية، والمقرر لهم بموجب القرارين 194 لعام 1948، والقرار 237 لعام 1967، يجب أن يعالج على نحو لا يقبل التأجيل. وغني عن القول، إنه طالما بقي الوضع القائم على ما هو عليه، وطالما بقيت الحماية الدولية غائبة، ستستمر معاناة الفلسطينيين. إن القانون الدولي يوفر إطار الحل الدائم والعال القائم على الحقوق. فالى جانب مطالبة إسرائيل عبر الجهود الدبلوماسية الدولية بالالتزام بالآليات القانونية ذات الصلة، يتوجب على الدول، والمجتمع المدني أيضاً، المشاركة في تلك الآليات، مثل اللجان المستقلة لتقصي الحقائق، وتحقيقات محكمة الجنايات الدولية.

إن المؤسسة - وهي تدين بأقصى العبارات - هذا الفعل الهمجي الخارج عن نطاق كل الأديان والرسالات السماوية ، فإنها تود التأكيد على عدد من النقاط كالتالي :-

- 1- لازال الإرهاب والعنف يثبت كل يوم أنه التحدي الأكبر والأهم لتحقيق الاحترام الواجب لحقوق الإنسان ، والانتقال الديمقراطي خاصة في بلدان الربيع العربي ، وفي نفس الوقت لازالت المنظومة الدولية عاجزة عن اتخاذ موقف موحد وقوي لمواجهة الإرهاب ، وتبني استراتيجيات متكاملة لتجفيف متابعة السياسية والفكرية والتمويلية .
- 2- لازالت المصالح السياسية لبعض القوى والدول في المنطقة العربية وخارجها ، تقف حائلا أمام التوحد في مواجهة الإرهاب ، خاصة في ظل ما يتردد من معلومات - تتوفر عليها شواهد متعددة - عن دعم بعض الدول لجماعات التكفير والعنف والإرهاب ، أو إيوائها لبعض المطلوبين في قضايا متعلقة بالتحريض على العنف وتمويله في بلدان أخرى .
- 3 جماعات العنف والإرهاب تربطها عقيدة واحدة ، وشبكة واحدة وتتكامل مع بعضها البعض في أهدافها العدوانية ، من خلال أداء كل منها

- عمل لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق ومحكمة الجنايات الدولية .
- المجتمع الدولي تقوية جهود توفير المساعدات الإنسانية والحماية الشاملة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين وفق معايير القانون الدولي، وتحديدًا لأولئك المحاصرين في قطاع غزة والمشردين في ومن سوريا .
 - كما تدعو منظمة التحرير الفلسطينية أن تتخذ خطوات فعلية للضغط على الدول وحث الوكالات الدولية المعنية للوفاء بالتزاماتها، وتحديدًا، للوفاء بالتزامهم بعد التمييز ضد الفلسطينيين المهجرين من سوريا ، أو منعهم من دخول الدول بحثًا عن الأمان، أو إعادتهم إلى سوريا قسراً .
- *** **

ماعت تدين جرائم داعش في حق الأثيوبيين بلبيبا

على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية
الالتزام بالقرار 28/30 لمجلس حقوق
الإنسان

22-04-2015

تلقت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ببالغ الاستهجان والاستنكار ما أعلنت عنه وسائل الإعلام والمتعلق بالحادث الإرهابي الغاشم الذي راح ضحيته مواطنون إثيوبيون أبرياء على يد تنظيم "داعش" الإرهابي قبل يومين في الجماهيرية الليبية ، حيث قام أعضاء التنظيم الإرهابي " بذبح " الضحايا بطريقة تتجافي مع أبسط قيم الإنسانية .

بمقر منظمة ، وذلك بمقر منظمة التجارة العالمية، بجنيف، ابتداء من الساعة 10 صباحا في القاعة SI .
وسيتناول الفريق الاستشاري المشترك أنشطة مركز التجارة الدولية وسيقدم توصيات إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وستركز المناقشات على التقرير السنوي 2014 بشأن الأنشطة التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية والانجازات التي تحققت حتى حينه أثناء النصف الأول من عام 2015 ووظيفة التقييم التي يؤديها مركز التجارة الدولية ، فضلاً عن استعراض المستجدات على صعيد تنفيذ استجابة ادارة المركز للتوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل لمركز التجارة الدولية . وستتاح فرصة لإعلان التبرعات من الجهات المانحة إلى مركز التجارة الدولية لعام 2016 وما بعده.

وستعرض على الفريق الوثيقتان التاليتان للنظر فيهما :

- (أ) جدول الأعمال المؤقت للدورة
(ب) التقرير السنوي 2014 بشأن أنشطة مركز التجارة الدولية
وستوزع هاتان الوثيقتان في الأسابيع القادمة. وتدعى حكومات الدول الأعضاء في المنظمة، والأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إلى إيفاد ممثلين لحضور هذا الاجتماع، ويوصي بأن يكون هذا التمثيل على مستوى كبار المسؤولين المعنيين بتنمية التجارة الخارجية أو تشجيع التجارة. والمشاركة في الاجتماع مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم

دورا محددًا في " لعبة القتل والموت " ، وبالتالي فإن من يوفرون الغطاء السياسي للعنف والإرهاب ، لا يقل جرمهم عن هؤلاء الذين ظهروا أمام الكاميرات وهم يذبحون الضحايا بلا رحمة .

4 تلقت مؤسسة ماعت النظر ، إلى أن المنظومة الحقوقية الدولية – الحكومية وغير الحكومية – لازالت " مقصرة " في استخدام أدواتها من أجل مناهضة الإرهاب والعنف والتطرف ، حيث أن " السياسة " تطغي أحيانا على الموقف الحقوقي لبعض المنظمات إزاء الجرائم الإرهابية المختلفة ، وبالتالي تخرج المواقف " مائعة " و " متلونة " ، والعبارات مطاطة وزائفة .

وختامًا فإن المؤسسة تطالب المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية بضرورة تطبيق القرار رقم 30 الصادر عن الدورة العادية رقم 28 لمجلس حقوق الإنسان والمعنون " آثار الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان " *** **

اجتماع الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية (الدولة التاسعة والأربعون)

سيعقد الاجتماع السنوي التاسع والأربعون للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية يوم 26 يونيو 2015 ، وذلك

مع وسائل إعلام محلية وتزويدها بالأخبار".

وأجرى التنظيم عمليات تحقيق مع العلي دامت لأكثر من أسبوعين حين اكتشف ان هاتفه النقال يحتوي على أرقام هواتف وسائل إعلام محلية وأسماء مسؤولين حكوميين في المحافظة.

وبحسب شهود عيان، تواصل معهم مرصد الحريات الصحفية عبر الهاتف، فان تنظيم "داعش" اعدم العلي بعد 20 يوماً من احتجازه بـ "سجن التحفظ" الذي يستخدمه التنظيم بالساحل الأيسر من مدينة الموصل، وسلم جثته لعائلته، يوم أمس، وعليها آثار إطلاق نار واحدة في الرأس.

الصحافي ثائر العلي، يبلغ من العمر 56 عاماً، وكان يعمل رئيساً لتحرير صحيفة "رأي الناس" وهي صحيفة محلية موصلية، بالإضافة لعمله مع بعض وسائل الإعلام العراقية.

وتعد هذه ثالث عملية اعدام لصحفي عراقي مختطف من قبل تنظيم "داعش"، ففي 6 ايلول/ سبتمبر عام 2014، أعدم التنظيم الصحفي رعد محمد العزاوي، الذي يعمل مصوراً في قناة "سما صلاح الدين"، بعد أسابيع من اختطافه من قرية (سمرة) شرقي مدينة تكريت، وفي 19- شباط / فبراير عام 2014 أعدم التنظيم المتطرف مراسل قناة "سما الموصل" قيس طلال رمياً بالرصاص وسط المدينة وسلم جثته لعائلته. وبحسب إحصائيات مرصد الحريات الصحفية فإن تنظيم "داعش" مازال يحتجز ثمانية كتاب وصحفيين ومصورين في محافظة نينوى. القسم الأكبر منهم اختطف

المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي لها مركز المراقب، والمنظمات غير الحكومية المهتمة بتشجيع التجارة. ويرجى إبلاغ مجلس التجارة الدولية بأسماء الذين سيشاركون في اجتماع الفريق الاستشاري المشترك على العنوان التالي: International Trade Centre, Palais des Nations, 1211 Geneva 10 بالفاكس على الرقم (73344394122) أو بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: iag@intracen.org في موعد أقصاه 29 مايو 2015.

موخيسا كيتويي

الأمين العام للأونكتاد

روبرتو أزيفيدو

المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

*** **

داعش يعدم صحافياً في الموصل و8 إعلاميين مجهولو المصير

يدين مرصد الحريات الصحفية الإعدام الوحشي الذي نفذه تنظيم "داعش" بحق صحافي في الموصل بعد اختطافه من منطقة الدواسة وسط المدينة بتهمة "التخابر مع وسائل إعلام معادية للتنظيم". وفي الوقت ذاته يبدي المرصد قلقه البالغ على مصير 8 صحفيين وكتاب اختطفهم التنظيم في أوقات متفاوتة منذ حزيران في العام الماضي.

وقال ممثل مرصد الحريات الصحفية في مدينة الموصل، ان تنظيم "داعش" اعدم، أمس الأحد، الصحافي ثائر العلي، بعد اختطافه من مقهى في منطقة الدواسة، وسط المدينة، عندما "كان يجري اتصالات هاتفية

هدف الاجتماع الى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية كجهة ساندة للوزارة في تقديم كافة انواع الدعم لتحقيق الاهداف المرجوة :

- وضع الية للتنسيق والتعاون في مجال التوعية والتثقيف الصحي من خلال المتطوعين المجتمعين دعماً لدورهم المجتمعي في التوعية ،
- تكثيف حملات التوعية والتثقيف الصحي للنازحين والمهجرين والناطق ذات الكثافة السكانية العالية
- التاكيد على دعم جهود الحشد الشعبي من خلال تنفيذ حملات للتبرع بالدم والمواد العينية

- تنظيم فعاليات وانشطة لتدريب شرائح مجتمعية مختلفة في مجالات الصحة العامة وصحة المجتمع بالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة في وزارة الصحة
- اشاروا الى همية دعم الجانب النفسي وبرامج تأهيل المعوقين .

*** **

استنكار على أثر الاعتداء الإرهابي الأثيم على الصحفي عمار الشابندر
تستنكر منظمة المرأة والمستقبل العراقية كافة اشكال الاعتداء على الصحفيين ونستنكر الاعتداء الارهابي الأثيم يوم السبت ٢ من ايار 2015 على الصحفي عمار الشابندر مدير معهد صحافة الحرب والسلام في العراق ونطالب كافة الجهات المسؤولة بالقيام بواجبها في توفير الحماية لهم والبيئة المناسبة لتأدية عملهم ، والحفاظ على حقوق الصحفيين وحمايتهم ، لتعزيز

في العاشر منذ حزيران / يونيو من عام 2014 ، منهم الكاتب والصحفي فاضل الحديدي والإعلامي مهند العكيدي، والمصور الصحفي علي النوفلي، ومقدمة البرامج في قناة "الموصلية" الفضائية ميسلون الجوادي والكاتب الصحفي جمال المصري. بينما قام التنظيم في نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر من عام 2014 باختطاف ثلاثة آخرين هم مراسل وكالة "عين الاخبارية" محمد ابراهيم وشقيقة مصعب ابراهيم الذي يعمل بصفة مصور فوتوغرافي في ذات الوكالة ومراسل قناة "الموصلية الفضائية" عبدالعزيز محمود. وبحسب الإحصائيات التي أجراها مرصد الحريات الصحفية منذ عام 2003، فقد قتل 278 صحفياً عراقياً وأجانباً من العاملين في المجال الإعلامي، بضمنهم 164 صحفياً و 63 فنياً ومساعداً إعلامياً لقوا مصرعهم أثناء عملهم الصحفي.

*** **

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني مع وزارة الصحة

شارك كادر منظمة المرأة والمستقبل العراقية الثلاثاء المصادف 7\4\2015 في الاجتماع الخاص بوزارة الصحة وبحضور

د. محمد جبرب حويل | معاون مدير عام دائرة الصحة العامة

د. رمزي رسول | مدير قسم الصحة الدولية
د. علياء حسين علي | مديرة قسم تعزيز الصحة

د. مروه مهدي | مديرة شعبة المبادرات المجتمعية

الليثي الرئيس السابق لقسم الإحصاء والدكتورة مروة بلتاجي والدكتور أشرف سمير من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ويناقد هذه الأوراق ممثلوا الوزارات المعنية بحسب البرنامج الأولي المرفق. ونظرا لمعرفتكم العميقة بهذه الموضوعات واهتمامكم الكبير بها، يسعد منظمي هذا اللقاء أن يحظوا بمشارككم فيه. وانتظارا لردكم الذي نأمل أن يكون بالإيجاب ن تقبلوا أصدق تمنياتنا بالصحة والتوفيق.

مصطفى كامل السيد
الأستاذ بجامعة القاهرة
مدير شركاء التنمية
*** **

تحت شعار " نحو نظام حماية اجتماعية كفوء وشامل ومستدام " المركز العراقي للثقافة العمالية ينظم حلقة نقاشية عقد المركز العراقي للثقافة العمالية حلقة النقاشية حول " نظام الحماية الاجتماعية في العراق " بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية ، عقدت الحلقة النقاشية في العاصمة بغداد يومي السبت والأحد المصادف 11 و 12 نيسان 2015 .

تأتي هذه الحلقة النقاشية لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني العراقية من خلال الاهتمام بقضايا التنمية كونها عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين العراقيين . استهدفت الحلقة النقاشية مناقشة الإطار التشريعي والتنظيمي والتنفيذي لبرنامج

حرية التعبير كونها ركن من اركان المجتمع الديمقراطي الذي يحفظ لكل فرد حقه في حياة حرة كريمة . وبهذا يتقدم كادر منظمة المرأة والمستقبل العراقية بأحر التعازي لأسرة الشهيد سائلين المولى عز وجل ان يمن على أهله بالصبر والسلوان .

د. ندى محمد ابراهيم الجبوري
رئيسة منظمة المرأة والمستقبل العراقية

*** **

القاهرة في 14 أبريل 2015
مؤتمر السياسات العامة الهادفة

لمكافحة الفقر
في مصر بالتعاون مع الوكالة الإسبانية
للتنمية الدولية

الأستاذة (ة) العزيزة

أطيب التحية والتقدير.

يتشرف شركاء التنمية بدعوتكم لحضور لقاء الخبراء الذي يعقدونه بمناسبة قرب إنتهاء المشروع البحثي الذي أعده بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي والذي يدور موضوعه حول السياسات العامة الهادفة لمحاربة الفقر، وتشمل سياسات التعليم والصحة والإسكان والنوع ودعم الفقراء، والتي تعقد يومي الإثنين والثلاثاء 20-21 أبريل بقاعة صالون فير بالدور الثاني بفندق ماريوت بالزمالك .

ويتحدث في المؤتمر مقدموا الأوراق ومنهم د. أبو زيد راجح العميد الأسبق لكلية التخطيط العمراني بجامعة القاهرة، والدكتورة هبة نصار نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا، والدكتورة مديحة خطاب العميد الأسبق لطب القاهرة والدكتورة هبة

الاجتماعية " قدمها السيد علي رحيم علي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق . وفي ضوء ما تقدم إتفق المشاركون على عدد من التوصيات التي يجب السعي مع الجهات المعنية لتحقيقها منها :

أولاً : دور الحكومة العراقية :

أكد المشاركون على أهمية الإرتقاء بعمل الحكومة سواء وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بإعتبارها الجهة الحكومية الرئيسية المعنية بالحماية الإجتماعية وبقية الوزارات ذات العلاقة ، ولتطوير عمل الحكومة .

ثانياً : مجلس النواب :

بالنظر للدور الحاسم الذي تؤديه السلطة التشريعية والممثلة بمجلس النواب ، كونه الجهة المسؤولة عن التشريعات الوطنية إضافة لدوره المهم في التنفيذ الحقيقي للدستور ورعاية حقوق المواطنين الواردة فيه إضافة لدوره في رصد أنشطة الحكومة ومراقبتها .

ثالثاً : المجتمع المدني :

أشاد المشاركون بمبادرة المركز العراقي للثقافة العمالية ومؤسسة فريديش إيبيرت لمبادرتيها في مناقشة هذا الموضوع الحيوي والإدارة المتميزة للحلقة النقاشية خاصة وإن موضوع الحماية الإجتماعية له أهمية خاصة وهو موضوع لازال جديداً ويتطلب تضافر كل الجهود الوطنية لإنجاحه .

رابعاً : الإعلام :

يمثل الإعلام السلطة الرابعة لما له من دور فاعل في تكوين الوعي المجتمعي إضافة لرصد أداء السلطات التشريعية والتنفيذية

الحماية الاجتماعية وفق قانون الحماية الاجتماعية الجديد مع التركيز على الدور الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال اداءه في ضمان كفاءة البرنامج وشموليته واستدامته وشفافيته . شارك في الحلقة النقاشية ممثلو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة العلوم والتكنولوجيا ونخبة من المختصين والأكاديميين بمجالات القانون والاقتصاد والسياسة والباحثين الاجتماعيين بالإضافة إلى عدد من ممثلي النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني المختصة .

المحاور:

1 - ورقة عمل حول " مفاهيم الحماية الاجتماعية إقليمياً ودولياً " قدمها الأستاذ كاظم شمخي عامر مستشار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

2 - عرضاً توضيحياً لقانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 من قبل المهندس جمال عبد الرسول غائب معاون مدير عام دائرة الرعاية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

3 - ورقة عمل حول " دور المنظمات النسوية في تعزيز وتفعيل قانون الحماية الاجتماعية " قدمتها د . عايدة فوزي من رابطة المرأة العراقية .

4 - ورقة عمل حول " الحماية الاجتماعية بالحد الأدنى حق من حقوق الإنسان في العراق " أعدها الأستاذ محمد حسن السلامي رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان .

5 - ورقة عمل حول " دور النقابات العمالية في تعزيز وتفعيل قانون الحماية

العثمانية في قرن مضى هذه المدينة شكلت علامة مهمة في التحول الدولي بداية نيسان لعام 2015 باحتضانها الاتفاق الدولي الأولي بين دول (1+5) وهي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة بكل من أمريكا وبريطانيا والصين وفرنسا وروسيا إضافة إلى ألمانيا.

وهذا الاتفاق الأولي الذي سيؤدي بالنتيجة إلى اتفاق نهائي شكل اهتماما للباحثين باعتبار انه قد يشكل خطوة قد تشبه ما حصل بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، فالكثير يؤكد عدم وجود خسائر للطرفين من جراء هذا الاتفاق حيث أخذت أمريكا تعهدات بعدم إنتاج سلاح نووي كامل وحدث من نشاط إيران النووي في أسلحة الدمار الشامل، من جانبها فان إيران يمثل رفع العقوبات عنها الخطوة الأهم للخروج من الأزمة الاقتصادية وقد ربحت إيران النفوذ والهيمنة على المنطقة مقابل خسارتها للملف النووي.

الاتفاق النووي الخطوات القادمة تناولت الحلقة النقاشية محورين مهمين هما الاتفاق النووي الإيراني.. الخطوات القادمة وتحدث فيه الدكتور خالد عليوي العرداوي مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية في ورقته الموسومة "الاتفاق النووي الإيراني" عن ماهية الاتفاق وأبعاده وشروطه قائلا: بعد مفاوضات طويلة ومضنية حول ملف إيران النووي المثير للجدل، تم الاتفاق الأولي على أن يتم الاتفاق على صيغة نهائية لهذا الاتفاق في مدة أقصاه الثلاثين من حزيران القادم، وقد أفصح المفاوضون عقب إنهاء المفاوضات

خاصة في ظل التطور الكبير في وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي .

خامساً : المنظمات الدولية :

تؤدي منظمات الأمم المتحدة دورا مهما في تقديم المساعدات الفنية والمالية في دعم البرامج التنموية في العراق ، وتسعى منظمة العمل الدولية والبنك الدولي على الأخص إلى تطوير برنامج الحماية الإجتماعية . كما تهتم عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل مؤسسة فريدريش إيبيرت في تقديم المساعدات والدعم لتطوير برنامج كفاء وشامل للحماية الإجتماعية.

المكتب الاعلامي

المركز العراقي للثقافة العمالية

*** **

مركز المستقبل يناقش ابعاد الاتفاق

النووي في رؤية تحليلية واستشرافية

كربلاء/انتصار السعداوي

أقام مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية حلقة نقاشية عن الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وأبعاده مع رؤية تحليلية واستشرافية، حضر الحلقة النقاشية مجموعة من الأكاديميين والباحثين، قدم للحلقة النقاشية عدنان الصالحي مدير المركز قائلا: شكل الاتفاق النووي بين واشنطن وطهران علامة فارقة في التحول وخصوصا في الأيام الأخيرة والتي كانت تعتبر المراهنات عليها كبيرة وواسعة على انه لا اتفاق نووي وان الضربة العسكرية القادمة.

حيث احتضنت هذا الاتفاق مدينة لوزان الفرنسية التي أغلق فيها ملف الإمبراطورية

بينهم عن الخطوط العريضة لهذا الاتفاق، والتي تمثلت بما يلي:

- 1- تخفيض مخزون اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب البالغ 10000 كيلو غرام إلى 300 كيلو غرام.
- 2- عدم تخصيب إيران لليورانيوم فوق معدل 3,67% لمدة 15 عام على الأقل.
- 3- استمرار عمليات التفتيش الدولية لمنشآت إيران النووية لمدة 25 عام.
- 4- تعهد إيران بعدم صنع البلوتونيوم في صناعة الأسلحة النووية في مفاعل أراك.
- 5- تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي الإيرانية.
- 6- بقاء العقوبات الأمريكية على إيران والمرتبطة بملف الإرهاب وحقوق الإنسان. وعن ردود الأفعال الدولية على هذا الاتفاق، إذا استثنينا الموقف الرسمي والشعبي الإيراني المبتهج بالاتفاق الأولي، فقد عدّه الرئيس الأمريكي بأنه "اتفاق تاريخي" وقال إن الاتفاق يخدم "أمن الولايات المتحدة وحلفائها والعالم كله". بان كي مون (الأمين العام للأمم المتحدة قال: ان هذا الاتفاق "قد يمكن جميع الدول من التعاون بشكل عاجل للتصدي لكثير من التحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها الأوسط". وبرز المواقف الدولية الرئيسية الممتعضة من الاتفاق كانت من إسرائيل والكونغرس الأمريكي. وأضاف الدكتور خالد نظرة تحليلية إلى الاتفاق وردود الأفعال المرتبطة به موضحاً، إن النتيجة الايجابية التي يخرج بها الباحث إن إيران استطاعت التوصل إلى اتفاق إطاري يضمن لها الاحتفاظ ببنيتها التحتية من

الطاقة النووية السلمية، فضلا عن احتفاظها ببنيتها التسليحية التقليدية ويوفر فرصة لإيران لتنمية اقتصادها وزيادة الاستثمار الأجنبي فيها والتبادل التجاري بينها وبين دول العالم. وأوضح العرداوي إن العالم عدا إسرائيل وبعض الأصوات الأخرى- يشعر بارتياح أكثر بعد الاتفاق؛ لكونه سيتخلص من تهديد البرنامج النووي الإيراني وما يمكن ان يترتب عليه في حالة انفلاته من سباق تسلح نووي إقليمي كارثي العواقب. التداعيات الاستراتيجية للاتفاق النووي أما عن التداعيات الاستراتيجية للاتفاق النووي بين طهران وواشنطن من جهته قدم الدكتور ميثاق مناحي/ تدريس في جامعة كربلاء وباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية وورقته البحثية الموسومة " التداعيات الاستراتيجية للاتفاق النووي بين طهران وواشنطن وقال فيها: إن اوباما طرح ثلاث خيارات لكبح الطموحات النووية الإيرانية وهي منع إيران سلميا من الحصول على سلاح نووي والخيار الثاني هو توجيه ضربة عسكرية لإيران أما الثالث هو الانسحاب من المفاوضات ومواصلة العقوبات الاقتصادية، وكان الاتفاق من خلال التفاوض هو أفضل خيار لنا. وأضاف إن أهم المعايير الرئيسية في الاتفاق النووي هي تخفيض إيران لأجهزة الطرد المركزي وتخفيض مخزونها من اليورانيوم ضعيف التخصيب وتوضع المواد الفائضة تحت إشراف الوكالة الدولية. وبمقابل ذلك ترفع العقوبات الاقتصادية فور تأكد الوكالة الدولية من احترام إيران لتعهداتها.

الفخر والاعتزاز ان تكون هناك دولة إسلامية وشيعية تقف للتفاوض ولمدة عشر سنوات مع الدول الغربية وتساءل طوفان عن ما هي العبر التي يمكن أن نأخذها من هذا الاتفاق النووي؟.

من جاب آخر قال احمد جويد مدير مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات: كان بودي أن اسمع التوقعات في حال إقرار الاتفاق أو عدم إقراره والتركيز على الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية أكثر وأعمق وفي ملفات اقتصادية وأمنية وسياسية. وتساءل جويد عن تأثيرات هذا الاتفاق على حلفاء إيران في المنطقة.

وقال باسم الحسنوي الباحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: اعتقد انه تم الاتفاق بين دولتين لها امتدادات سياسية وعسكرية وأصبحتا في وضع مصيري واحد وان الولايات المتحدة تحتاج إيران لمقاتلة داعش. واعتقد ان الاتفاق سوف لن يتم وسوف تواجهه عقبات كثيرة. من جانبه قال الشيخ مرتضى معاش رئيس مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام: أتصور إن قضية الاتفاق النووي بدأت كمفهوم وأساس منذ سنة 2003 وذلك في تثبيت دخول أمريكا للعالم وتغير مفهوم التدخل من مباشر إلى غير مباشر ومن استعمال القوة المباشرة إلى القوة الذكية وكان الاتفاق النووي هو أهم نقطة في هذا التحول، ومع رفض الأوربيون للفكرة حصل الاتفاق النووي على مضمض وولد قيصرىا، وأضاف: إن هناك قلق وتخوف من تنفيذ هذا الاتفاق ولكنه سيتم بعد ماراثون طويل من المفاوضات حيث تتبع أمريكا سياسة

وعن التدايعيات الاستراتيجية للاتفاق النووي قال مناحي: لم تكن التدايعيات بين واشنطن وطهران تدايعيات آنية وإنما كانت هناك تدايعيات منذ فترة طويلة ومنذ ان بدأت طهران برنامجها النووي. ولعل دول الخليج هي أكثر الدول التي تناولت تلك التدايعيات في حالة التوصل الى اتفاق نووي بين الطرفين.

ومن تلك التدايعيات هي:

- 1- اضطلاع إيران دور الهيمنة الإقليمية.
- 2- تجنب المنطقة لحرب خليجية رابعة.
- 3- التوصل إلى تسوية إقليمية بشأن الأزمة السورية

وعلى ضوء ذلك هناك حزمة من السياسات المتوقعة التي ربما تنتجها المنطقة الخليجية خلال المرحلة المقبلة وهي:

- 1- استمرار دول خليجية وتحديد السعودية في اتباع سياسيات اقليمية تتماشى مع الاستراتيجية الامريكية.
- 2- تنويع التحالفات الدولية لدول الخليج.
- 3- تطوير الأطر التنظيمية الخليجية.
- 4- السعي لامتلاك برامج نووية خليجية وأوضح مناحي مستقبل الاتفاق النووي قائلاً: انه سيتوجب على أمريكا إقناع المنتقدين بعزمها على إخضاع طهران للمسائلة، وأيضاً هناك إسرائيل والكونغرس الأمريكي فضلاً عن إقناع دول الخليج ولاسيما السعودية، وهناك الكثير من الأمور يجب على الطرفين إتباعها لكي يكتب النجاح النهائي لهذا الاتفاق.

المدخلات

وقال الدكتور عدنان طوفان التدريسي في معهد كربلاء الفني في مداخلته: انه من

2- الانفتاح الاقتصادي فيما بين تلك الدول وفتح الأسواق التجارية يعزز من تمثين العلاقات السياسية والدبلوماسية فيما بعد.

3- وضع موضوع محور المقاومة ذات الاهتمام الكبير موضع البحث الجدي والنظر له بشكل عقلاني دون تشنج طائفي بين الدول العربية بغية إيجاد خطاب موحد تجاه التهديد الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

4- وضع حلول حقيقية وشاملة لدفع إسرائيل وأي دولة أخرى للانضمام الى الاتفاق النووي وتوقيف تطوير سلاحها النووي حتى الوصول الى منطقة خالية من سلاح الدمار الشامل.

*** **

بيان صحفي - 20 ابريل 2015

برعاية الرئيس السيسي

163 فريقا من **71** دولة تشارك في

المرحلة الأولى لمسابقة الباز للقدرات

العربية والابتكار والتنمية

الدول المشاركة: السعودية، الإمارات،

مصر، لبنان، فلسطين، ليبيا، الجزائر،

العراق، اليمن، وفرق من التشيك وأميركا

50 مشروعا للطاقة، و**27** للصحة،

و**36** لمساعدة ذوى الاحتياجات، و**14**

في الزراعة و**10** مشروعات في مجال

المياه.

1945 رائد أعمال وشاب وفتاة

ومتنافس من مختلف الأعمار يشاركون في

6 ورش عمل للتوعية المجتمعية

بالمسابقة.

النفس الطويل المعتمدة على الصبر
الستراتيجي.

واشار معاش الى أهم المكاسب التي
حصلت عليها أمريكا وهي تحجيم الدور
الإسرائيلي في المنطقة من اجل الحفاظ
على المصالح الأمريكية لان إسرائيل تعتبر
نفسها قوة كبرى منافسة للقوة الأمريكية
وهذا ما لاتقبله أمريكا. وبين معاش عدة
نقاط وتساؤلات على ضوء الاتفاقية وهي
أولا: إن الطرفين اللذين وقعا الاتفاق هما
طرفان معتدلان من الجانب الأمريكي
والإيراني، ثانيا: ماذا لو تغيرت موازين
القوى في الشرق الأوسط والى متى
تستطيع ايران ان تستمر في الحرب
الإقليمية. وهل تصمد كثيرا في اليمن
وسوريا والعراق؟ ثالثا: أسعار النفط نقطة
مهمة في الاتفاق النووي وهذه قضية مهمة
الآن لأن السعودية تتلاعب الآن في
الأسعار لتؤدي إلى حرب على حصص
النفط، والخطر الآخر هو المعارضة
الخليجية للاتفاق النووي. وأشار معاش إلى
حاجتنا إلى قراءة لتأثيرات هذا الاتفاق على
وضعنا الإقليمي والمحلي وتأثيره على
الوضع الشيعي والعراقي.

وخرجت الحلقة النقاشية بعدة توصيات
تمثلت في:

1- ان الاتفاق يمثل فرصة تاريخية للدول
العربية لتهدئة المنطقة الشرق أوسطية
(المتفجرة) وإعادة النظر في العلاقات فيما
بينها وبين الدول المجاورة لها خصوصا
إيران.

صرح الدكتور عبد الله عبد العزيز النجار رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا: بأن لجنة تحكيم مسابقة الباز للقدرة العربية والابتكار والتنمية، برعاية فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، تعكف حاليا علي تحكيم المشاريع المشاركة في المسابقة من مختلف الدول العربية، بعد غلق باب التقديم يوم **10** أبريل **2015**. ومن المقرر أن تعلن لجنة التحكيم عن نتائج أعمالها قبل نهاية أبريل **2015**، لتحديد المشاريع، التي اجتازت المرحلة الأولى، للتنافس في المرحلة الثانية للتصفيات.

أضاف أن إجمالي عدد الفرق التي سجلت بلغ **513** فريقا، وعدد الفرق التي لم تستوف بياناتها كاملة **170** فريقا، وبلغ عدد الفرق التي قدمت مشاريعا متكاملة ومستواه للشروط **163** فريقا. وتراوح عمر المشاركين ما بين **13** عاما و **65** سنة، لتغطي أجيال ومراحل عمرية مختلفة تسعى للمشاركة في جهود التنمية المستدامة. وبلغ عدد رواد الأعمال المسجلين في كل الفرق **489** رائد أعمال، في حين بلغ عدد رواد الأعمال في الفرق المستوفاة لكل الشروط **275** عضوا.

أوضح الدكتور عبد الله عبد العزيز النجار أن عدد الدول المشاركة بلغ **71** دولة، بإجمالي عدد **163** فريقا، هي: **3** فرق من المملكة العربية السعودية، وفريق واحد من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة

وفلسطين وليبيا وأميركا والتشيك، و **6** فرق من العراق، والجزائر **3** فرق، وفريقان من كل من اليمن، ولبنان، أما العدد الأكبر من المشاركات فجاء من مصر بعدد **142** فريقا.

أشار إلى أن القطاعات النوعية التي غطتها هذه المشاريع، تمثلت في: **50** مشروعا في مجال الطاقة بنسبة **37%** من إجمالي المشاريع، **27** مشروعا في مجال الصحة بنسبة **20%**، و **36** مشروعا لمساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة بنسبة **26%** من إجمالي المشاريع، **14** مشروعا في مجال الزراعة بنسبة **10%** من إجمالي المشاريع المتنافسة، و **10** مشاريع في مجال المياه بنسبة **7%**.

ورش عمل مجتمعية في سياق متصل، قالت الدكتورة غادة محمد عامر نائب رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، إن المؤسسة نظمت **6** ورش عمل وتوعية مجتمعية للمسابقة في مدن المنصورة وشارك فيها **255** مشاركا، والمنوفية **500** مشاركا، وأسيوط **260** مشاركا، وسوهاج **235** مشاركا، والقاهرة **345** مشاركا، والأسكندرية **350** مشاركا، وبلغ العدد الإجمالي للمشاركين في ورش العمل والتوعية المجتمعية **1945** مشاركا من مختلف الأعمار.

قطاعات نوعية وتكنولوجية

للتنمية، مؤسسة شوري للتنمية، وزارة التعليم العالي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالأسكندرية، وحدة نقل التكنولوجيا المتكامله بأسويوط وجامعة النيل.

وأضافت أنه بجانب الطلبة والخريجين ومختلف الفئات العمرية المشاركة في الورش، شارك بالحضور في الورش كذلك: الدكتور اسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالأسكندرية، والدكتور نشأت العريس عميد كلية التجارة بجامعة سوهاج سابقا، والكاتب الصحفي خالد حسن رئيس تحرير جريدة عالم رقمي، والدكتور أحمد عبده جعيص نائب رئيس جامعة أسويوط، والدكتور محمد عطوة عميد كلية التجارة بجامعة المنصورة، والدكتور إبراهيم أبو العيش رئيس مجلس الأمناء بجامعة هليوبوليس، والدكتور أحمد السعيد طلبه المدير التنفيذي لوحدة تطوير المشروعات بوزارة التعليم العالي.

*** **

احتفالية العراق باليوم العالمي للتوعية من مخاطر الألغام

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية من مخاطر الألغام اقامت وزارة البيئة- دائرة شؤون الألغام وبتنسيق تجمع المعوقين في العراق اليوم الاثنين 6 نيسان الاحتفال المركزي في قاعة وزارة البيئة -برعاية معالي وزير البيئة الدكتور قتيبة الجبوري ووكلاء الوزارة ومدير عام شؤون الألغام - والمستشار الاعلامي الاستاذ امير الحسن ممثلي وزارات الدفاع

قالت الدكتورة غادة عامر إن المشاريع المشاركة صنفت بين مشاريع اقتصادية وبلغ عددها **56** مشروعاً، وفكرة مشروع وبلغ عددها **81**. وأضافت أن التكنولوجيا الموظفة في هذه المشاريع تمثلت في **17** مشروعاً في البيوتكنولوجي بنسبة **12%** من إجمالي المشاريع، و **14** مشروعاً في النانوتكنولوجي بنسبة **10%**، و **34** مشروعاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والروبوتس بنسبة **25%**، وبقية المشاريع وعددها **72** مشروعاً بنسبة **53%** من إجمالي المشاريع المتنافسة فقد غطت قطاعات تكنولوجية متنوعة.

جوائز قيمة

أوضحت الدكتورة غادة محمد عامر، نائب رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أن المراكز الأولى للفائزين سيوفر لها جوائز تصل في مجموعها إلى مليون جنيه مصري، بالإضافة إلى ميداليات تذكارية وشهادات تقدير، فضلاً عن المشاركة في الدورة العاشرة للمسابقة العربية لخطط الأعمال التكنولوجية TBPC، والملتقى العربي الثامن للاستثمار في التكنولوجيا، وسيتم حفظ حقوق الملكية الفكرية للأفكار العشرة الأولى المتنافسة، عبر تسجيل براءات اختراع، والتشبيك بين الفائزين الأوائل والمستثمرين العاملين في نفس المجال للبحث عن فرص ضخ تدفقات استثمارية لتحويل أفكارهم الابتكارية لمنتجات متداولة في السوق.

وذكرت الدكتورة غادة عامر أنه من بين الجهات الراعية للمسابقة: مؤسسة منصور

وعلي رضا ونوري زبون ونيسان اليشاع
نالت اعجاب الجميع . مع التقدير

موفق الخفاجي- الحملة الدولية لتحريم

الالغام والعنقودي

- ICBL-CMC

***** ****

ملخص تقرير أممي حول حماية المدنيين

في النزاع المسلح في العراق

من 11 أيلول لغاية 10 كانون الأول 2014

المقدمة

نشر مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم

المتحدة في العراق (يونامي) هذا التقرير

بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة

السامي لحقوق الإنسان(المفوضية). ويقدم

التقرير موجزا لحوادث تم استلامها

والتحقق منها من قبل البعثة والمفوضية

بشأن الخروقات لقانون حقوق الإنسان

الدولي والقانون الإنساني الدولي، وكذلك

مخاوف أخرى تتعلق بحقوق الإنسان

وناشئة عن الأعمال الإرهابية والنزاع

المسلح غير الدولي بين قوات الأمن

العراقية والمجموعات المسلحة المرتبطة

بها وداعش والمجموعات المسلحة

المرتبطة به. ويغطي التقرير الفترة من 11

أيلول إلى 10 كانون الأول 2014.

الإطار القانوني

يشتمل الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق

على النزاع المسلح غير الدولي في العراق

على القانون الإنساني الدولي والقانون

الدولي لحقوق الإنسان. ويفرض القانون

الدولي على أن تحترم جميع أطراف النزاع

في العراق (بضمنهم الجهات الحكومية

والمجموعات المسلحة خارج الدولة) مبدئي

التمييز والتناسب السارية المفعول عندما

- الداخلية - الدفاع المدني - وزارة الصحة

- وزارة العمل - وزارة التربية وممثل

السيد عمار الحكيم - والسيد خالد رشك

نائب رئيس اللجنة البرلمانية الوطنية- عدد

من المنظمات الدولية - المحلية - عدد من

نشطاء ذوي الاعاقة - ضحايا الالغام

ومخلفات الحروب .

- تحدث السيد الوزير مؤكدا دعمه

المتواصل للالتزام بالخطط الكفيلة بالتخلص

من الالغام ومخلفات الحروب -وضح

سيادته عن اعجابه بفعاليات وانشطة ذوي

الاعاقة من ضحايا الالغام ومخلفات

الحروب واكد على استعداده لدعم فعاليتهم-

استمرت العروض والكلمات التي عبرت

عن تضامن الجهود لاجل عراق خال من

الالغام.

قدمنا عرضا كمثل عن التحالف الدولي

ضد الالغام والعنقودي - عن هذه المناسبة-

وتطلعاتنا لان يكون العالم خالي من الالغام-

واهدافنا لان تكون عدد دول الاطراف

لاتفاقية اوسلو تصل الى 100 دولة طرف

الى مؤتمر الدول الاطراف الذي سيعقد في

دبروفنك في كرواتيا شهر ايلول القادم -

فيما اكدنا على عدم قبول اي دولة ان

تستخدم القنابل العنقودية كما حصل في

سوريا وجنوب السودان واوكرانيا -

والمطالبة من تحالف القوى المشاركة في

الحرب على اليمن بعدم استخدام العنقودي

لما له من تأثير كارثي انساني كبير.

- اقيم خلال النشاط معرض لمبدعي ذوي

الاعاقة من رسوم تشكيلية للفنانين معن

كرماشة ودحام الوارثي وجنات الرسام

وصناعات حرفية لكل من كاظم جخيور

تستهدف المدنيين وعمليات الخطف والاعتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والبدني الذي يرتكب ضد النساء والأطفال والاسترقاق والاتجار بالنساء وتدمير أو تدمير الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية والتدمير العشوائي وسلب وتجنيد الأطفال قسراً.

وواصلت البعثة والمفوضية كذلك تلقي عدد كبير من التقارير بشأن حوادث كان من المتعذر فيها تحديد مرتكبي التجاوزات والانتهاكات على الرغم من المؤشرات الظرفية مثل موقع الانتهاك أو هوية المجني عليهم أو الأهداف التي قد تشير بقوة إلى المسؤولية. وتضمنت هذه الانتهاكات أعمال إرهابية مثل عمليات القتل المستهدف والخطف والعنف الطائفي واستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والانتحاريين التي تستهدف المدنيين أو البنى التحتية المدنية.

المجموعات المستهدفة

استهدف داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها بشكل متعمد وبصورة منتظمة على وجه الخصوص أفراد المكونات العرقية والدينية العراقية المتنوعة بضمنهم التركمان والشبك والمسيحيين واليزيديين والصابئة والكاكائيين والكرد الفيليين والشيعية العرب وآخرين وإخضاعهم لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما يبدو سياسة متعمدة تهدف إلى تدمير أو قمع أو طرد هذه المكونات بصورة دائمية من مناطق تخضع لسيطرتهم.

وقام داعش بقتل الأسرى من أفراد القوات الأمنية العراقية والذين يشتبه بارتباطهم

تشن عمليات مسلحة، وأن تتخذ كافة التدابير الملائمة لتجنب وتقليل تأثير العنف، بأي حال من الأحوال، على المدنيين وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة المدنيين وتوفير الحماية لهم من خلال تمكينهم من مغادرة المناطق المتضررة من العنف بسلامة وبكرامة وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية الأساسية في جميع الأوقات.

ويجب على أطراف النزاع اتخاذ الخطوات لضمان حماية الفئات الأشد ضعفاً من المدنيين وتقديم الرعاية لهم وكذلك منع حدوث الخروقات.. ويجب على الحكومة العراقية محاسبة مرتكبي الخروقات تلك التي ترتقي إلى الجرائم الدولية والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وخصوصاً جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة بغض النظر عن هوية مرتكبيها. ويجب على الحكومة العراقية كذلك لقواتها بضمنهم قوات الحشد الشعبي تلتزم بالقوانين الدولية والوطنية ذات الصلة عند القيام بعمليات ضد داعش والمجموعات المسلحة المرتبطة بها.

تلقي التقارير عن الخروقات

استمرت البعثة والمفوضية بتلقي تقارير عن خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان على يد داعش ذات طبيعة واسعة النطاق ومنتظمة. وتتضمن هذه الانتهاكات والخروقات هجمات تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية بصورة مباشرة والاعدامات وجرائم القتل الأخرى التي

بالحكومة. وكذلك قاموا باستهداف وبصورة منتظمة جميع الأشخاص الذين يشكون باحتمال عدم ولائهم إلى قضيتهم من ضمنهم القادة الدينيين وقادة المجتمع وزعماء العشائر. وتدمير الممتلكات وجرائم أخرى. وتلاحظ البعثة والمفوضية بأن الكثير من الخروقات والانتهاكات المرتكبة من قبل داعش قد ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية.

الخسائر في صفوف المدنيين

منذ بداية كانون الثاني لغاية 10 كانون الأول 2014 قتل أو أصيب على الأقل 11602 مدنياً وأصيب 21766 شخصاً على الأقل. وخلال الفترة بين 1 حزيران و10 كانون الأول 2014 عندما انتشر الصراع من الأنبار إلى مناطق أخرى من البلاد، سجلت البعثة والمفوضية خسائر بشرية وصلت إلى 20252 على الأقل بضمنهم 7801 قتيلًا و12451 جريحاً على الأقل. ونظراً لزيادة تحديد قدرة البعثة والمفوضية من التحقق من التقارير بشأن الخسائر في صفوف المدنيين، يجب أن تعتبر هذه الأرقام كحد أدنى. وقد يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير.

بالإضافة إلى ذلك، لازال عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم بسبب تأثيرات العنف الجانبية مثل عدم الحصول على الطعام أو الماء أو الدواء بعد هروبهم من منازلهم أو تقطعت بهم السبل في مناطق خاضعة لسيطرة داعش أو في مناطق الصراع مجهولاً. وكان الأطفال والنساء الحوامل

والأشخاص ذوي الإعاقة والكبار في السن هم الأكثر تضرراً.

تهجير المدنيين أسباب تتعلق بالنزاع

حتى 10 كانون الأول 2014 نزح أكثر من مليوني شخصاً في العراق ويشمل هذا العدد 334011 أسرة. وأستمر إقليم كردستان العراق باستضافة العدد الأكبر من النازحين حيث وصل عددهم هناك إلى ما يقرب من 946266 شخصاً أو ما يمثل 47% من مجموع النازحين الكلي في العراق وهم منتشرون في المحافظات الكردية الثالث دهوك وأربيل والسليمانية. ويوجد حوالي 904170 شخصاً أي 45% من العدد الكلي للنازحين في المنطقة الوسطى التي تمثل محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونيوى وصلاح الدين و153630 شخصاً أي 8% من النازحين في محافظات العراق الجنوبية.

واستمرت نيوى في احتلال المرتبة الأولى في عدد الأشخاص الذين هربوا من ديارهم حيث بلغوا 17 943962. تليها الأنبار حيث بلغوا 540732 وفي أحدث موجة للنزوح من ناحية العلم في محافظة صالح الدين لجأ 6300 شخصاً في محافظة كركوك المجاورة وقضاء سامراء.

الانتهاكات والاعتداءات التي يرتكبها تنظيم داعش

واصل تنظيم داعش ارتكابه انتهاكات واعتداءات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المناطق التي يسيطر عليها، وهي أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو ربما الإبادة

الجماعية. وواصل التنظيم استهدافه بالخطف والقتل بما فيه الإعدام لعناصر القوى الأمنية السابقين والشخصيات العامة والأشخاص الذين يُنظر إليهم كمرتبطين بالحكومة والأشخاص الذين يرى التنظيم أنهم يشكلون تهديداً على سلطته. ومارس التنظيم على نحو منهجي عمليات الإعدام والاختيالات وفرض غياباً لرجال الدين وقادة المجتمع والقادة السياسيين، فضلاً عن الصحفيين والأطباء والعاملين في مهن أخرى من الذين لم يخضعوا لسلطة التنظيم أو الذين أثاروا أسئلة حول سلطته. وعلى وجه الخصوص تم استهداف قادة المجتمع والسياسة من الإناث. وقد سجلت البعثة خلال الفترة التي شملها التقرير ما لا يقل عن 165 عملية إعدام تم تنفيذها بناءً على أحكام أصدرتها ما تسمى بـ "المحاكم" في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. كما واصل التنظيم قتل رجال الأمن العراقيين الذين وقعوا في قبضته. وتواصل تعرض المكونات العرقية والدينية المتنوعة كالتركمان والشبك والمسيحيين واليزيديين والصابئة والكاكائيين والكرد الفيليين والشيعة العرب وغيرهم إلى مجموعة من الانتهاكات على أيدي التنظيم والمرتبطين به، وشملت الإعدامات وعمليات القتل المستهدف الأخرى والخطف والاعتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والجسدي التي مورست ضد النساء والأطفال والرق والتجار بالنساء والأطفال والتجنيد الإجباري للأطفال وتدمير أو تدنيس الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية

والتدمير والنهب الجائرين للممتلكات والحرمان من الحريات الأساسية. ويبدو أن استهداف داعش لتلك المكونات هو جزء من سياسة منهجية تهدف إلى تدمير أو اضطهاد أو طرد تلك المكونات بصورة نهائية من المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.

عمليات القتل والخطف

استمر تنظيم داعش والجماعات المسلحة المرتبطة به بعمليات إعدام وقتل مستهدف في المناطق الخاضعة لسيطرته والمناطق المتأثرة بالنزاع، وعلى وجه الخصوص في محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونيوى وصالح الدين. واستهدفت تلك العمليات رجال أمن سابقين ورجال شرطة ومسؤولين في الحكومة العراقية أو البرلمان وأعضاء سابقين في "الصحة" المتألفة إلى حد كبير من السنة والمالية للحكومة ورجال دين وزعماء عشائريين سنة، كما استهدفت وعلى نحو متزايد المشتغلين ببعض المهن مثل الصحفيين والمحامين والأطباء والمدنيين الآخرين. وما يزال الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من اليزيديين والمكونات العرقية والدينية الأخرى محتجزين لدى التنظيم في محافظة نينوى منذ اختطافهم في شهر آب. وقد تمكن عدد من الرجال والنساء والأطفال من النجاة والهروب إلى إقليم كردستان. حيث تمكنت البعثة من مقابلة بعض من النساء والأطفال الذين رويوا كيف نقلهم التنظيم عدة مرات من مكان آخر بعد أن تم اختطافهم وكيف تم بيعهم كرقيق

وكيف تعرضوا لاعتداءات جنسية واعتداءات أخرى.

وفي 9 أيلول أعدم التنظيم امرأتان في الموصل، بدون توفر معلومات عن أسباب الإعدام. وفي 22 أيلول أعدم التنظيم علنا محامية وناشطة حقوق إنسان معروفة أمام مبنى مقر المحافظة السابق في منطقة الدواسة في الموصل. حيث اتهمت المحامية بالرّدة لأنها كانت استنكرت تفجير مقام النبي يونس وبعض الجوامع والمزارات التاريخية الأخرى في تعليق نشرته على صفحتها في الفيس بوك في 15 أيلول، حيث وصفت ذلك بـ "التفجير والتدمير الهجمي للجوامع والمقامات في الموصل". وقد أدمت بعد خمسة أيام من إلقاء التنظيم القبض عليها في بيتها في 17 أيلول **قتل أفراد قوات الأمن العراقية ومنتسبي الشرطة والأفراد المرتبطين بهم** تواصل نمط عمليات الإعدام وتعدد أشكال القتل لمنتسبي الجيش والشرطة والذين يرتبطون بالقوات الأمنية وعلى وجه الخصوص في محافظتي كركوك وصلاح الدين. تمكن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من التأكيد في تشرين الثاني الماضي أن قوات الأمن العراقية والمليشيات المرافقة لها عثرت على جثث ستة من منتسبي الشرطة الوطنية وفي أواخر شهر آب مدفونة في وادي بمنطقة حاوي العظيم في محافظة ديالى. وفي الثاني عشر من أيلول قام داعش بقتل ضابط شرطة وآخرين في قرية جماسه التابعة لقضاء الشرايط في محافظة صلاح الدين. واتهم داعش ضابط الشرطة بتسريب

معلومات لقوات الأمن. وقتل الضابط مع عشرة من أقاربه خلال اشتباكات مع التنظيم دارت عندما حاول الأخير القبض عليه. وفي 30 تشرين الثاني أعدم التنظيم ثالث من زعماء قبيلة الجبور (قبيلة عربية سنية) كانوا يسكنون الموصل، وذلك بإطلاق النار على رؤوسهم أمام مبنى محافظة نينوى في مدينة الموصل قبل ان تسلم جثثهم إلى دائرة الطب العدلي. وأفادت مصادر أن سبب إعدامهم هو تعاونهم المزعوم مع الحكومة العراقية.

ووردت تقارير تفيد أنه في مساء يوم 7 كانون الأول أعدم التنظيم 12 عنصرا من متطوعي الحشد الشعبي قرب قضاء بلد الواقع جنوب تكريت في محافظة صلاح الدين. ونقلت وسائل إعلام محلية أنه صباح يوم 10 كانون الأول استهدف انتحاري يقود سيارة ملغمة مقاتلي الحشد الشعبي في ناحية دجلة الواقعة إلى الشمال من قضاء سامراء وإلى الجنوب من مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين، مما أدى إلى مقتل تسعة منهم وإصابة ثمانية آخرين، علاوة على إصابة عشرة مدنيين.

تدمير أو تخريب الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية

واصل تنظيم "داعش" والجماعات المسلحة المرتبطة به مهاجمة الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية وتدميرها بوحشية كونها لا تتفق مع تعاليمه الإسلامية التكفيرية، وشمل ذلك مساجد ومقامات شيعية وسنية إضافة إلى مواقع دينية مسيحية.

تشمل الجلد والإعدام عند مخالفتهم لقواعد التنظيم.

التوصيات

أوصى التقرير بالعديد من التوصيات المهمة، ومنها:

1- يجب على جميع أطراف النزاع المسلح الدائر الوفاء التام بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويجب على الأطراف اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب المدنيين آثار الأعمال العدائية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام وحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين.

2 - يجب على الفور إيقاف جميع أعمال العنف أو الإيذاء المرتكبة ضد المدنيين والتي تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان المعمول بهما. وينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، الاستمرار في متابعة الوضع عن كثب وذلك بهدف ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

3- وفي تنفيذ العمليات المسلحة، يجب على جميع أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان حماية المدنيين من آثار العنف والحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع، وذلك تماشيا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

4- يجب أن تمتنع جميع أطراف النزاع المسلح وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة من تهجير السكان المدنيين وتتخذ

في 23 تشرين الأول استخدم التنظيم العبوات الناسفة لتفجير مقامين مقدسين في قضاء الدور في محافظة صالح الدين. وشملت عملية الهدم جامع ومقام الإمام محمد دُري وهو موقع شيعي مقدس، وكذلك مقام صالح نعيمي الذي يعود للسنة.. وفي 26 تشرين الأول دمر التنظيم مقامين آخرين: مقام الشيخ محمد الجاكيري وهو مكان معروف بكونه مقاما صوفيا مقدسا في ناحية الجلام جنوب سامراء. ومقام الشيخ حسن (يُعتقد أنه مقام سُني) شمال ناحية الضلوعية.

في 25 تشرين الأول فجر التنظيم مقام الاماردان الايزيدي في جبل سنجار الى الغرب من الموصل متسببا في إصابة أربعة مدنيين. وفي الموصل فجر التنظيم يوم 24 تشرين الثاني ديرا مسيحيا وكان الحادث أول تدمير كامل لمبنى ديني مسيحي ينفذه التنظيم منذ أن استولى على أجزاء واسعة من نينوى في شهر حزيران.

حقوق المرأة/العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي

يوصل التنظيم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق النساء، ممارسة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والأطفال (من كلا الجنسين)، وعلى وجه الخصوص ضد المنتميين لمجتمعات متنوعة دينيا وعرقيا وبخاصة الايزيديين الذين يتعرضون للخطف على أيدي التنظيم منذ آب الماضي. كما تواجه النساء قيودا قاسية على حقوقهن الأخرى بما في ذلك حريتهن في التنقل، ويواجهن عقوبات قاسية

الإنصاف الفعال الذي يضمن لهم الحق في الحصول على العدالة والتعويض الكافي والفعال والفوري عن الضرر الذي لحق بهم.

9 - ينبغي على حكومة العراق أن تنظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وخطوة فورية، النظر في قبول ممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة الخاصة التي تواجه البلاد وفقا للبند الثالث من المادة 12 من نظام روما الأساسي.

10- يجب على حكومة العراق تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الشاملة التي تهدف إلى ضمان السلم الاجتماعي.

دحر الارهاب ومسؤولية المجتمع الدولي

محمد عبد الرحمن

يومياً تعلن دول العالم ان العشرات بل المئات من مواطنيها انتقلوا او هم في طريقهم الى المناطق التي تسيطر عليها داعش في سوريا والعراق، وربما الى دول اخرى، لتنفيذ ما رب ومشاريع هذا التنظيم المسخ الارهابي، والقيام باعمال اجرامية يذهب ضحيتها المئات من الناس الأمنيين. وادراكا من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة لمسؤولية الدول في الحد من انتشار الارهاب في العالم، فقد تبني العديد من القرارات ومنها: 2170 و 2178 و 2199. والقرار الاخير هذا الذي صدر في شباط الماضي اكد " ان الارهاب بجميع اشكاله يمثل احد اشد الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين، وان اي عمل ارهابي هو عمل اجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن

التدابير الأزمة لمنع ومواجهة ذلك بما فيه السماح بالمرور الآمن وتوفير ضمانات للجهات الفاعلة الإنسانية ليتسنى لها الوصول إلى السكان النازحين والمتضررين من النزاع.

5- يجب على جميع الاطراف التأكد من حماية المدنيين وتمكنهم من الوصول دون عائق إلى المرافق الطبية والمساعدات الإنسانية وأنهم قادرين على ترك المناطق المتأثرة بالعنف بأمان وكرامة إرغامهم على العودة قسرا إلى المناطق المتضررة..

6 - يجب على جميع الاطراف أن توافق على عمليات الإغاثة التي هي ذات طبيعة إنسانية ومحايدة وان تقوم بتسهيل ذلك من خلال السماح بالمرور السريع ودون عراقيل لشحنات الإغاثة والمعدات والإفراد وتيسير ذلك. وينبغي أيضا احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية.

7- يجب على القادة السياسيين العراقيين اغتنام كل فرصة والتوصل على وجه السرعة الى قرار كبير وفعال للأزمة من خلال استعادة سيطرة الحكومة وسيادة القانون على المناطق التي استولى عليها داعش.

8 - حكومة العراق ملزمة بإجراء التحقيق بفعالية وسرعة ودقة ونزاهة في اية مزاعم لانتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وعند الاقتضاء، محاكمة المسؤولين عن هذه الأفعال وخاصة إذا كانت هذه الأفعال تشكل جرائم دولية و تؤدي إلى رفع حق الضحايا في

دوافعه، وبصرف النظر عن توقيته او هوية مرتكبية"، كما يشير بصواب الى انه "لا يمكن ولا ينبغي ربط الارهاب باي دين او جنسية او حضارة"، ولا يكتفي القرار بذلك، بل يرسم خارطة طريق تستهدف تجفيف منابع الارهاب، وهو يؤشر مسؤولية المجتمع الدولي في ذلك اذ يقول " لا يمكن دحر الارهاب الا باتباع نهج يتسم بالمشاورة والشمول، يقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الارهابية واضعافها وعزلها وشل حركتها!" ولا شك ان هذه المسؤولية تكبر وتتعاظم اذا ما علمنا، وحسب تقرير اعده خبراء للامم المتحدة في اوائل نيسان الجاري، ان "اكثر من 25 الف مقاتل اجنبي ينحدرون من اكثر من مئة دولة يقاتلون في صفوف الدولة الاسلامية وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة في كل من سوريا والعراق!"

وجاء التقرير الجديد، على تواضع الارقام الواردة فيه، وحرص الدول على التقليل منها، صادماً للكثير من المراقبين، حيث أن أعداد هؤلاء الملتحقين بالتنظيمات الارهابية المختلفة شهدت ارتفاعاً بنسبة 71 بالمئة عما كانت عليه في النصف الأول من العام 2014.

وينتقد التقرير ضعف دور الاستخبارات في دول العالم في تحديد هويات هؤلاء المتطرفين، إذ يذكر أن وكالات الاستخبارات العالمية تمتلك ما نسبته 10 بالمئة فقط من المعطيات والمعلومات الشخصية عنهم، ويستشهد بأن دولة مثل

تركيا، التي تعد معبراً رئيساً لدخولهم إلى سوريا والعراق، يمتلك جهاز مخابراتها قائمة باعتقال 12500 مقاتل فقط. وهذه المعلومات تتطابق في جوانب عدة مع تقرير امريكي سابق يقول ان الاجانب يشكلون غالبية قيادات داعش، ان هذه المعلومات وغيرها تلقي مسؤولية كبيرة واساسية على عاتق دول العالم، خاصة الاوربية، فعليها حقا ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بايقاف تدفق مواطنيها الى منطقتنا، والى بلدنا، وهو يندرج ضمن مسؤوليتها حسب قرارات مجلس الامن. ومن جانب اخر يتوجب على الامم المتحدة التدقيق في مدى الالتزام بتلك القرارات، وتطبيق العقوبات الجزائية على من لا يلتزم بها، سيما وانها متخذة تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

وتبقى المسؤولية الاكبر على الحكومة والدبلوماسية العراقية للتواصل مع دول العالم، والتنسيق والتعاون معها لانقاذ البشرية من شرور التطرف والارهاب.

*** **

المنظمة العربية لحماية ومساندة

الصحفيين وسجناء الرأي

علم وخبر رقم 447

بيان صادر

عن المنظمة العربية لحماية

ومساندة

الصحفيين وسجناء الرأي

تعلن المنظمة ان السلطات القضائية السودانية قد افرجت بالأمس عن الأمين العام السابق لاتحاد المحامين العرب فاروق ابو عيسى (رئيس هيئة تحالف المعارضة

وقد كشف التقرير عن أنه خلال الربع الأول من عام 2015 شهدت مصر 1003 جريمة إرهابية متنوعة ، ومن خلال تحليل السياق الزمني لهذه الجرائم ، وطبيعة أهدافها ، خلص التقرير إلى مجموعة من الحقائق التي يمكن إبراز أهمها فيما يلي :-

1- الأسبوع من 6-12 مارس 2015

شهد أكبر نسبة من الأحداث الإرهابية (18%) ، وهو الأسبوع الذي يسبق مباشرة عقد المؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ ، كما أن الأسابيع التي شهدت فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية ، عقد المؤتمر الاقتصادي ، غلق باب الترشح ، ختام الاستعدادات لعقد القمة العربية قد شهدت معدلات مرتفعة أيضا لممارسات العنف والإرهاب (11% من إجمالي الأحداث في كل أسبوع) .

2- الأسابيع المتزامنة مع عقد المؤتمر الاقتصادي وفتح باب الترشح

لانتخابات البرلمانية قد شهدت أقصى انتشار جغرافي لأحداث العنف (20-21 محافظة) .

3- غالبية الجرائم الإرهابية استهدفت

مدنيين وأهداف مدنية بنسبة 76% مقابل 24% لأهداف شرطية وعسكرية ، وقد كانت أقصى معدلات استهداف للأهداف المدنية (مواطنين - مرافق - منشآت غير عسكرية)

السودانية) وعن الأمين العام المساعد الأسبق للإتحاد أمين مكي مدني (رئيس مركزية منظمات المجتمع المدني السوداني) واعتبرت القضية منتهية.

ان المنظمة اذ تهنئهما لنيلهما حريتهما وتدعو في هذه المناسبة كل دول العالم ممن في معتقلاتها سجناء رأي الى اطلاق سراحهم فوراً احتراماً لحقوق الانسان التي جاءت بها الرسائل السماوية وكفلتها المواثيق والمعاهدات الدولية والداستير.

المحامي عمر زين

رئيس المنظمة العربية لحماية ومساندة

الصحفيين وسجناء الرأي

*** **

البعثة الدولية - المحلية المشتركة تصدر

تقرير رصد الجرائم الإرهابية في الربع

الأول من عام 2015

1003 جريمة إرهابية 76% منها

يستهدف المدنيين

مراحل الاستعداد للمؤتمر الاقتصادي وفتح

باب الترشح شهدت أعلى معدلات

الجرائم الإرهابية

2015-04-18

أصدر مرصد الانتخابات البرلمانية التابع

للبعثة الدولية المحلية المشتركة لمتابعة

الانتخابات البرلمانية " مصر 2015"

تقريراً لرصد الجرائم الإرهابية خلال الربع

الأول من عام 2015 (يناير - مارس

2015) ، والذي يتضمن تحليلاً كميًا

لنتائج الرصد الأسبوعي والتقارير

الأسبوعية التي نشرها المرصد خلال الفترة

الماضية والبالغة 13 تقريراً تغطي 13

أسبوعاً

في الأسابيع المتزامنة مع فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية ، عقد المؤتمر الاقتصادي (82%-83%)

4- الأسابيع المتزامنة مع فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية شهدت أكبر معدلات الاستهداف لتجمعات المواطنين من قبل الجماعات الإرهابية بنسب تتراوح بين (50-52%)

5- الأسبوع الرابع المتزامن مع إحياء ذكرى ثورة 25 يناير 2011 قد شهد أعلى نسبة استهداف للمرافق والخدمات العامة (41%).

6- الأسابيع الأول والثاني من عام 2015 شهدا أعلى نسبة استهداف للقوات المسلحة والشرطة ومنشأتهما بنسب تتراوح بين 46-47% من إجمالي الأحداث .

7- الأسبوع العاشر المتزامن مع ختام الاستعدادات لعقد المؤتمر الاقتصادي شهد أكبر معدلات الاستهداف للجامعات والمدارس (10% من إجمالي الأحداث خلال نفس الأسبوع)

8- الأسبوع المتزامن مع إحياء ذكرى ثورة 25 يناير 2011 شهد أعلى نسبة استهداف للقضاة والمحاكم بنسبة 9% من إجمالي الأحداث الإرهابية خلال نفس الأسبوع .

9- الأسبوع الأول المتزامن مع احتفالات عيد الميلاد المجيد شهد

أعلى معدلات الاستهداف لدور العبادة (15% من الأحداث خلال نفس الأسبوع) .

10 - الأسبوع الثاني من العام (8-15 يناير) والأسبوع الحادي عشر المتزامن مع عقد المؤتمر الاقتصادي قد شهدا أعلى معدلات الاستهداف للمنشآت الاقتصادية والاستثمارية بنسب تتراوح بين 5-6% من إجمالي الأحداث خلال نفس الأسابيع .

*** **

إشعار

لجنة التجارة والتنمية الدورة السابعة

جنيف، 18-22 أيار/مايو 2015

ستعقد الدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية في الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو 2015. وستفتتح الدورة على الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين 18 أيار/مايو في القاعة 26، بقصر الأمم، جنيف.

وستتيح اللجنة للدول الأعضاء وللجهات الأخرى صاحبة المصلحة الفرصة لمناقشة المسائل الرئيسية ذات الصلة بالتجارة والتنمية، المتعلقة بتحقيق تنمية أكثر قدرة على التكيف ومستدامة وشاملة.

وستنظر اللجنة في تقارير كل من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة عن أعمال دورتيه الثانية والثالثة، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن

الاستفادة بأفضل ما تمكن من التجارة لتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي). وفي إطار البند 5 من جدول الأعمال المؤقت، ستتاح للجنة الفرصة لمناقشة عملية صياغة السياسات الوطنية في سياق الاتفاقات التجارية الإقليمية. وستتعرض اللجنة التأثير المحتمل لهذه الاتفاقات على عملية صياغة سياسات التنمية الوطنية. وسيُسلط الضوء على الاتجاهات السائدة في الاتفاقات التجارية الإقليمية، وكذلك على قدرة هذه الاتفاقات على معالجة شواغل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستنظر اللجنة أيضاً في التقدم المحرز في تعزيز وتقوية أوجه التآزر فيما بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاث في المجالات التي تغطيها اللجنة (البند6). وفي الختام، قد ترغب اللجنة أيضاً في أن تنظر في الموضوع الفني (أو المواضيع الفنية) لدورتها المقبلة، وأن توصي مجلس التجارة والتنمية بالموافقة على هذا الموضوع (أو هذه المواضيع) (البند7).

موخيسا كيتويي

الأمين العام للأونكتاد

13 نيسان/أبريل 2015

*** **

89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل
الرقم البريدي 61-11559 مكتب بريد
الملك الصالح
بريد الكتروني:

aapso@idsc.net.eg

السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته السابعة، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن أعمال دورته الثالثة، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي عن أعمال دورته الثانية، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة عن أعمال دورته الثانية (البند 3(أ) من جدول الأعمال المؤقت). وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر اللجنة في تقارير اجتماع الخبراء بشأن أثر فرص الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك إبراز أثر التحويلات المالية على التنمية: التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، واجتماع الخبراء بشأن برامج الإدماج الاجتماعي وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين (البند3ب). وستنظر اللجنة أيضاً في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، عن أعمال دورته الرابعة عشرة (البند3ج)).

وستنظر اللجنة في سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 (البند 4). وفي سياق العملية الجارية للتحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية واعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، ستستطلع اللجنة التصميمات الممكنة لمجموعة متنوعة من السياسات الوطنية التي من شأنها أن تيسر للدول

aapso@tedata.net.eg

website: www.aapsorg.org

فاكس: 23637361 (202)

تلغرافيا أفروآسيكو

تليفون 23622946-23636081 (202)

ا. إيمان عبد المقصود

۱- ۲۰۰۰

